الأمم المتحدة A/67/PV.54

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٥٤**

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٧٠ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/67/492)

مشروعا القرارين (A/67/L.32 و A/67/L.37)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ؛**

تقارير الأمين العام (A/67/89 و A/67/361 و A/67/363 و A/67/367)

مشروع القرار (A/67/L.39)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/67/84)

مشروع القرار (A/67/L.38)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/67/L.32.

السيد فوكس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني مرة أخرى أن أعرض على الجمعية العامة مشروع قرار بشأن مبادرة ذوي الخوذ البيض (A/67/L.32).

في ظل تأثير الصعوبات الاقتصادية والمالية العالمية على التعاون الدولي في المجال الإنساني وازدياد آثار تغير المناخ تدميرا باستمرار وحصد الكوارث الطبيعية – الاجتماعية للأرواح وفرضها ثمنا باهظا على التنمية، تقوم بلدان الجنوب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل بدور متزايد الأهمية على الساحة الدولية في ما يتصل بالالتزام وتوفير الموارد التقنية والمادية والتعاون مع المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة، والتي تكافح الجوع والفقر، والاستجابة لحالات الطوارئ وتقديم المساعدة الإنسانية الدولية.

وقد اعترفت مختلف الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية الدولية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بهذه الظروف. وأكدت اللجنة الدولية في ندائها للحصول على تمويل للطوارئ لعام ٢٠١٣ أن بلدانا عدة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تشارك بصورة متزايدة وعلى نحو أكثر مباشرة في تقديم المساعدة الإنسانية وأنشطة التعاون الإنمائي.

وهذه هي الخلفية التي بدأت في ظلها مبادرة ذوي الخوذ البيض سنتها الثامنة عشرة من العمل داخل منظومة الأمم المتحدة منذ اتخاذ القرار ١٣٩/٤٩ باء في عام ١٩٩٤. وفي ذلك الوقت، قررت بضعة بلدان إنشاء هذه الأداة؛ وبعد ما يقرب من ٢٠ عاما، يسعدنا أن نرى أن هذه الأقلية قد أصبحت أغلبية.

وعندما تحدث كارثة أو حالة طوارئ، فإن البلدان المجاورة هي أول من يصل إلى مسرح الأحداث لتقديم المساعدة. ثم تحل المنظمات دون الإقليمية، يليها النظام الدولي، محلها تباعا وتتحمل مسؤولياتها عن تعزيز التعاون الدولي للحد من المخاطر ومنع الكوارث وتخفيف آثارها وتقديم المساعدة وتنسيق تدابير الإنقاذ وإعادة التأهيل.

ومع ذلك، لا تزال الحالة صعبة. فقد أبلغت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس، العالم بأن ٦٢ مليون شخص في القارات الخمس بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونعتقد أن تأييد الجمعية العامة لمشروع القرار، الذي يدعم مرة أخرى مبادرة ذوي الخوذ البيض التي اقترحتها جمهورية الأرجنتين، يمثل أيضا اعترافا بالمبادرات الوطنية الأخرى ذات النطاق العالمي في منطقة أمريكا اللاتينية.

وينبغي الاعتزاز بجهود البلدان النامية ليس لمجرد حجم استثمارها في مجال العمل الإنساني، ولكن أيضا للنماذج والمفاهيم التي تنعكس في ممارساتها الدولية والتي تعطي الأولوية لبناء القدرات المحلية ومدى سهولة استنساخ الإجراءات. وهذه العناصر تشمل مشاركة المجتمعات المحلية المنظمة وفئاتها السكانية المتضررة أو الضعيفة في حالات الكوارث وحالات الطوارئ المعقدة وتدريب فيلق المتطوعين المحليين ودعم المتطوعين المتخصصين عند الحاجة.

واستخدام المعارف المتوارثة عن الأسلاف لدى مجتمعات السكان الأصليين واتباع نهج جنساني يسهمان في ضمان شمول أساليب عملنا للطائفة الكاملة من القطاعات ومراعاتها للخصوصيات الوطنية.

وأخيراً، من المهم أن أؤكد على بعض مجالات الاتفاق المشترك في منطقتنا بخصوص مفهوم الكوارث. إننا نرفض تسميتها بالأحداث الطبيعية؛ بل ينبغي الاعتراف بماهيتها الحقيقية – باعتبارها آثار سياسات إنمائية أبعد ما تكون عن الإنصاف في توزيع الثروة أو الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية.

إننا على ثقة بأن الدول الأعضاء سوف تدعم مبادرة ذوي الخوذ البيض، خلال هذه الدورة السابعة والستين، مما يعزز استراتيجية التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة التي جرى تنفيذها من قبل ذوي الخوذ البيض عبر أنشطتنا المشتركة مع متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من أخطار الكوارث، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وأوضحت رئيستنا، كريستينا فرناندیث دي كيرشنر، للجمعية العامة بأنه لا يمكن بناء عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا إلا على أساس قدر أكبر من المساواة بين جميع البلدان وبعد تحقيق عمل حقيقي متعدد الأطراف. ونحن نتطلع إلى المستقبل بكل ثقة ونهدف إلى بناء آليات أكثر وأفضل على أساس هذه الأركان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص، كي يعرض مشروعي القرارين A/67/L.37 و A/67/L.38.

السيدة رافتي (قبرص) (تكلمت بالإنكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروعي القرارين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. سأبدأ بمشروع القرار A.67/L.37 بعنوان ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“.

يعلق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أهمية كبيرة على سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عدد الإصابات والحوادث التي وقعت في صفوف العاملين في المجال الإنساني خلال السنوات الأخيرة، خاصة عندما تتعمد الهجمات استهداف الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. كما يساورنا القلق لأن حوادث الطيران هي السبب الرئيسي للحوادث المتعلقة بالسلامة. ونحن نثمن كثيرا عمل والتزام العاملين في مجال المساعدة الإنسانية – بمن فيهم آلاف العاملين المعينين محلياً – الذين كثيرا ما يعرّضون حياتهم للخطر بغية تقديم المساعدة الإنسانية.

إن مشروع القرار، الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء اليوم، يظهر بأن جميع الدول الأعضاء تشعر بالقلق حيال أمن العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة وسلامتهم وحمايتهم، ويمكن أن تلتف حول تلك المسألة. كما نحيط علما بارتياح بأن قرار هذا العام يتضمن بعض العبارات التي تشدد بشكل أكبر على الحاجة إلى إرساء تعاون أوثق بين الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين بخصوص السياسات الأمنية وبشأن إدماج العنصر الجنساني في سياسات إدارة المخاطر. لقد أدركت الأمم المتحدة ومنظمات المعونة أنها يجب أن تدير المخاطر كي تواصل العمل في أكثر حالات الطوارئ تعقيداً.

وينبغي لبناء العلاقات الطيبة والثقة مع الحكومات، ومع السكان المتضررين، أن يشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة المخاطر في المجال الإنساني، وقد جرى تعزيزه في مشروع القرار.

إننا نرحب بالتدابير التي اتخذتها إدارة شؤون السلامة والأمن ونظام إدارة أمن الأمم المتحدة؛ من أجل مواصلة تحقيق تقدم بشأن الرؤية الاستراتيجية لنظام إدارة الأمن بشكل حديث ومهني يمكّن الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها. وبناء على هذه التطورات الإيجابية، يجب على الأمم المتحدة أن تستمر في التكيف مع السياسات الأمنية الرامية إلى تمكين العمال في المجال الإنساني من البقاء والعمل، والاستجابة لجميع حالات الطوارئ، بما في ذلك الحالات المعقدة للغاية. فلا يمكننا التأخر في إنقاذ الأرواح.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها في المفاوضات وعلى ما أبدته من صراحة ورغبة في الاتفاق بشأن المسائل الهامة التي يتناولها مشروع القرار. كما نشكر بحرارة الدول الأعضاء العديدة التي شاركت في تقديم مشروع القرار، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/67/L.38. إنه لمن دواعي سروري أن أعرض على الجمعية مشروع قرار مقدم من قبل ٢٧ عضوا في الاتحاد الأوروبي بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وقد جرى تعميم مشروع القرار على جميع الدول الأعضاء. وكما حدث خلال السنوات السابقة، يتوقع الاتحاد الأوروبي أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجددا التزامه بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. والدعم المستمر من جانب المانحين في المجتمع الدولي أمر ضروري للمساعدة في جهود بناء الدولة الفلسطينية، وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

ويجسد مشروع القرار عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الذي أعرضه اليوم رغبة الاتحاد الأوروبي، والمجتمع الدولي قاطبة، في مساعدة الشعب الفلسطيني. فمشروع القرار يؤكد على أهمية عمل الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، خاصة في مجال توفير المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني. ويحث مشروع القرار جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. كما يحث الدول الأعضاء على فتح أسواقها أمام صادرات المنتجات الفلسطينية بأفضل الشروط. علاوة على ذلك، يشدد مشروع القرار على أهمية الأعمال التي يقوم بها العاملون والمنظمات العاملة في المجال الإنساني، فيما يخص تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ويؤكد أهمية وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني بدون عوائق.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن امتنانه للوفود التي طلبت إدراجها في قائمة مقدمي مشروع النص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد، كي يعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/67/L.39.

السيد غروندیتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري الكبير أن أعرض هذا العام مشروع القرار بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، على النحو الوارد في الوثيقة A/67/L.39.

إن اعتماد الجمعية العامة بشكل سنوي لمشروع القرار هذا، يعيد التأكيد كل عام على الدور الفريد والقيادي للأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة على الصعيد العالمي وتنسيقها. وجرى خلال هذا العام، إدخال عدد من العناصر الجديدة أو تم تعزيزها في مشروع القرار، مما يجعلها حتى أكثر أهمية وتعبيرا عن عن الوقائع الجديدة اليوم. وتتمثل بعض تلك العناصر الجديدة في أهمية تعزيز الشراكات والحوار على جميع المستويات، بما في ذلك بناء علاقات جيدة وإرساء الثقة على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف تعزيز القبول.

كما يعكس مشروع القرار أيضا أهمية جمع البيانات والتبادل فيما يتعلق بعمليات صنع القرار في المجال الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة تدين بشكل محدد هذا العام الهجمات المتعمدة التي تتعرض لها الطواقم الطبية ومرافقها. وقد تم تعزيز بعض الجوانب التي سبق تناولها في القرار، مثل المساءلة والقيادة، بما في ذلك دور منسق الشؤون الإنسانية المقيم. ويتمثل المثال الآخر على إحراز التقدم في التركيز بشكل أكبر على التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ الإنسانية. ويتضمن مشروع قرار هذا العام أيضا إشارات أكثر أهمية وتحديدا إلى أهمية بناء القدرة على التكيف.

وأود أن أشكر بحرارة كل الوفود التي شاركت في مفاوضات هذا العام، على انخراطها وإسهاماتها النشطة والتعاونية. فقد سمحت لنا مرة أخرى باعتماد مشروع القرار المهم هذا بتوافق الآراء.

السيد سي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تتألف من إندونيسيا، بروناي دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، ماليزيا، ميانمار، وبلدي كمبوديا، بشأن البند ٧٠ من جدول

الأعمال ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة“.

ففي كل عام تسبب الكوارث والصراعات معاناة هائلة للملايين من البشر. وهناك العديد من العوامل – من قبيل تسارع النمو السكاني، والتحضر، والتفشي المحتمل للأمراض الوبائية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي على ا لصعيد الإقليمي، وتغير المناخ العالمي – التي تزيد من تعرض البلدان للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. وقد جرى تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة والتدابير الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية على التأهب للكوارث والاستجابة لها. ومع ذلك، فإن بوسع الكوارث الهائلة أن تطغى على قدرات الحكومة على المستويين الوطني والمحلي، وتتطلب تقديم مساعدة فورية من المجتمع الإنساني الدولي والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة، بالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

تعرب رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن تقديرها البالغ للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل تحسين الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك تعزيز القدرة على إدارة الكوارث وتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية والتأهب لها، إلى جانب توفير التمويل الكافي لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ. ونشعر بالارتياح أن نلاحظ حقا أن شبكة الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق تساعد الحكومات على تعزيز قدراتها الوطنية، بما في ذلك عن طريق تقاسم المعارف القيّمة، من أجل تحسين اتقاء الكوارث والتأهب والاستجابة لها، فضلا عن الانتعاش بعد الكوارث بطريقة فعالة.

إن مشاركة المنظمات الإقليمية في مجال العمل الإنساني آخذة في الازدياد. فالعديد من المنظمات الإقليمية تضطلع سلفا بدور فعال في التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وأنا فخور بأن أذكر أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا كانت أول منظمة تعتمد اتفاقا ملزما قانونا بالتعاون الإقليمي من أجل الحد من مخاطر الكوارث من خلال التوقيع على اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ لعام ٢٠٠٥. وينشئ الاتفاق آلية فعالة لتقليل خسائر فرادى الدول الأعضاء في الرابطة، فضلا عن تقليل الخسائر التي تقع على أصولها ومواردها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب تيسير استجابة مشتركة للطوارئ في حالات الكوارث عبر الجهود الوطنية المتضافرة وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي.

علاوة على ذلك، وقّع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على الاتفاق بشأن إنشاء مركز تنسيق رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمساعدة الإنسانية في مجال إدارة الكوارث بغرض تيسير التعاون والتنسيق بين الأطراف التشغيلية ومع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الكوارث والاستجابة لها. وقد أثبت توقيع الاتفاق التزام أعضاء الرابطة بتعزيز إدارة الكوارث، وكرر التأكيد على عزمنا على الاستجابة لحالات الطوارئ ذات الصلة بالكوارث عبر الجهود الوطنية المتضافرة وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي.

وتواصل الرابطة تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيها ومع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصةً مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في مجال إدارة مخاطر الكوارث والتأهب والاستجابة لها فضلا عن التنسيق فيما بعد الكوارث في إطار خطة العمل الاستراتيجية للآسيان – الأمم المتحدة المعنية بإدارة الكوارث ٢٠١١-٢٠١٥.

وقد شكلت االمسائل المتعلقة بتنسيق المساعدة الدولية في حالات الاستجابة للكوارث الوطنية وتيسيرها تحديا بالنسبة للمجتمع الدولي منذ فترة طويلة. وقد كانت الجهات الفاعلة

المحلية والوطنية دائما في طليعة الاستجابة لحالات الطوارئ. وعندما لم تتمكن تلك الجهات من الاستجابة بفعالية، فهي تطلب المساعدة من الشركاء الإقليميين والدوليين. وقد ازداد عدد وتنوع الجهات الدولية الفاعلة المشاركة بصورة مباشرة في عمليات ما بعد الكوارث الكبرى على مر السنين، وخاصة في العقدين الماضيين. ولكن لا تزال هناك تحديات منهجية فيما يتعلق بالكيفية التي تنسق بها الدول المتضررة والجهات الفاعلة المقدمة للمساعدة الدولية الجهود أثناء الاستجابة الدولية. فالدول المتضررة لا تزال لديها مخاوف من أن المنظمات الإنسانية الدولية لا تبدي الاحترام الكافي للقدرات السيادية لتلك الدول على الاستجابة للكوارث. وعليه، فإنه يجب الاعتراف عند معالجة المشاكل المتعلقة بالمساعدة الدولية بأن المسؤولية الرئيسية عن توفير وتنسيق المساعدة الإنسانية تقع على البلد المعني، وأن يتم ذلك بصورة متوازنة مع الاعتراف أيضا بأنه ينبغي أن تستند المساعدات الدولية إلى موافقة البلد المعني عندما يطغى حجم الكارثة على قدراته المحلية والوطنية.

ومن المتوقع أن ترتفع الاحتياجات الإنسانية بشكل مستمر على مدى العقود المقبلة بسبب الزيادة في تواتر الكوارث الطبيعية وحدّتها. وسيؤدي النمو الاقتصادي السريع والتحضر إلى تركيز متزايد للسكان في المدن المعرضة للخطر، مع زيادة تعرّضها للمخاطر الطبيعية. وعليه، فإن المنظمات الإنسانية بحاجة إلى تطوير نُهُج جديدة لمواجهة الكوارث البيئية باعتبارها جزءا من استجابتها للكوارث الطبيعية على نطاق أوسع.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر أن الرابطة تعرب عن تقديرها البالغ للعمل الذي يستحق الثناء الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. فكلما تزداد الاحتياجات الإنسانية، فإن هناك حاجة لأن تكون الحكومات والمنظمات الإنسانية قادرة على توقع الأزمات والتأهب والاستجابة لها بطريقة أكثر نجاحا، بالإضافة إلى تحسين قدرات الحكومات والمنظمات على فهم الكيفية التي تؤثر بها الاتجاهات والتحديات العالمية على الاحتياجات والتعرض للكوارث.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. يؤيد هذا البيان البلد المنضم إليه كرواتيا والبلدان المرشحة للانضمام إليه جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا وأيسلندا وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحهما للانضمام إليه ألبانيا والبوسنة والهرسك، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

إنه لشرف خاص أن أتكلم هنا في هذه المناسبة الهامة، بعد بضعة أيام فحسب على منح الاتحاد الأوروبي رسميا جائزة نوبل للسلام. ومن رأينا أن ذلك القرار كان اعترافا بالجهود التي بذلناها في الأجل الطويل في مساعدة ضحايا الصراعات والكوارث الطبيعية، فضلا عن كونه دعوة جهورة إلى مواصلة تلك الجهود في المستقبل.

على مدى العقدين الماضيين، عبرت مساعداتنا الإنسانية بصورة ملموسة عن تضامننا مع الناس الأشد احتياجاً، سوءا كانوا من المتأثرين بالصراعات أو الكوارث. وفي تعبير ملموس عن هذا الالتزام، اتخذ القرار باستخدام مال جائزة نوبل للسلام، مشفوعاً بمبلغ مساو له تقدمه المفوضية الأوروبية، لدعم المشاريع الإنسانية التي تهدف إلى مساعدة الأطفال المتضررين من الصراع.

ما زال السياق الإنساني العالمي محفوفاً بالتحديات، وما فتئت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية تتزايد في جميع أنحاء العالم. وثمة عدد من العوامل التي تسهم في تشكيل ذلك السياق الصعب. من هذه العوامل تعقيد حالات الصراع، وعدم الاكتراث المتزايد بالقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين،

وإعاقة الوصول في عدد متزايد من حالات الطوارئ الإنسانية، وتعدد الجهات الفاعلة التي تظهر على الساحة في مجال المعونة الإنسانية. ومما يزيد أكثر من حدة الاحتياجات الإنسانية تضافر آثار الضغط الديمغرافي المستمر والحضرنة، وتغير المناخ والتنافس على الموارد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتقلبها، والتهديدات الأمنية وضعف الحوكمة. وتؤدي آثار الأزمة المالية العالمية إلى تفاقم المشكلة إذ إنها تحد من الموارد المتاحة للأغراض الإنسانية.

في ذلك السياق، يجب على المجتمع الإنساني أن يفعل الكثير بالقليل من الموارد، وذلك عن طريق زيادة فعالية المعونة وكفاءتها ونوعيتها. لذلك لن نبرح ندعم تعزيز النظام الإنساني العالمي دعماً قوياً. ونرحب بجدول أعمال التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي أطلقه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بهدف زيادة تعزيز نظام الاستجابة الإنسانية في الأزمات الإنسانية كافة. وندعو منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وجميع الأعضاء الآخرين في اللجنة الدائمة إلى مواصلة تنفيذ جدول الأعمال على المستوى التشغيلي في إطار الركائز الثلاثة وهي القيادة والتنسيق والمساءلة، وإظهار نتائج محددة وملموسة.

تشكل قيادة العمل الإنساني عنصراً أساسياً لضمان استجابة إنسانية منسقة وقائمة على المبادئ. يؤدي المنسقون المقيمون و/أو منسقو الشؤون الإنسانية دورا له أهمية خاصة في المساعدة على الحفاظ على الحيز الإنساني، وذلك من خلال الدعوة القوية لمبادئ العمل الإنساني الأساسية. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون للمنسقين المقيمين القدرة على تولي الدور القيادي بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة بأسرها، والمساهمة في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتشجيع التغيير. وندعو الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين إلى وضع استراتيجية متكاملة لدعمهم ودعم منسقي الشؤون الإنسانية، وكذلك لتسهيل تعيين قادة العمل الإنساني المقتدرين وذوي الخبرة واستبقائهم وتمكينهم.

وننوه أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي تقدم الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية على أرض الواقع، ونثني على جهودها الداعمة لجعل الاستجابة الإنسانية أكثر فعالية.

من أجل استجابة فعالة ومحددة الأهداف، لا بد من وجود فهم مشترك قوي للاحتياجات الإنسانية. لذلك فإننا ندعم العمل المستمر الرامي إلى وضع إطار لتقييمات الاحتياجات المشتركة. ومن أجل وضع إستجابات استراتيجية محددة الأولويات وذات كفاءة، ولتحسين قياس أداء المنظومة الإنسانية، يجب أن نكفل أن يستند العمل الإنساني إلى المعلومات الأساسية الموثوقة والمتوفرة في الوقت المناسب. لذلك فإننا نرحب بالجهود ذات الصلة التي تبذلها الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

كما نرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية لتعزيز المساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة، لا سيما السكان المتضررين. يجب أن يظل السكان المتضررون محور العمل الإنساني، ومشاركتهم النشطة ضرورية لتقديم المساعدة لهم بأفضل الطرق التي تلبي احتياجاتهم. ومن أجل تحسين رصد العمل الإنساني وإعداد التقارير عنه، تحتاج الوكالات إلى أهداف ومؤشرات واضحة في خططها الاستراتيجية.

كما نؤكد على ضرورة أن تقوم مجتمعات العمل التنموي والإنساني بتعزيز دعمها لعملية الانتقال والإنتعاش المبكر من أجل فتح أبواب الأمل للناس المتضررين من الأزمات، وتعزيز التغييرات الهيكلية. لا تفتأ تزداد أهمية تعزيز القدرة على الصمود في وجه الكوارث باعتبار ذلك وسيلة لمعالجة مواطن الضعف المزمن في مناطق كثيرة من العالم. وعلى سبيل المثال، يقوم الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع البلدان المتضررة في

المنطقة، بدعم بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل من خلال مبادرة محددة. كما وضعت مبادرة مماثلة لمنطقة القرن الأفريقي. على مستوى الاتحاد الأوروبي، نتطلع إلى التعلم من تلك المبادرات والاستفادة منها، وإلى الإمعان في تعزيز الصلات بين مجتمعاتنا التنموية والإنسانية.

في هذا الصدد، نشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، فضلا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة في العمل الإنساني، وفقا لدور كل منها ومسؤوليته، على دمج إستراتجيات تستند إلى بناء القدرة على الصمود واستراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث في تخطيطها، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة والمنظمات الإقليمية.

أثر الكوارث الطبيعية يتزايد، والاحتياجات الإنسانية ما زالت قائمة نتيجة للنزاع المسلح. ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة تعزيز الشراكة العالمية بشأن المساعدة الإنسانية الدولية في محاولة للتصدي لتلك التحديات. يعني ذلك إقامة شراكات جديدة، وبناء حوار دولي شامل، والعمل على توسيع قاعدة الجهات المانحة وكفالة المساواة في تقاسم الأعباء. ونرحب بجهود التواصل التي تضطلع بها وكيلة الأمين السيدة آموس بغية تعزيز الشراكات وتحسين التنسيق الفعال وتشجيع جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى على العمل جنبا إلى جنب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ذلك الصدد.

ولئن كان الاتحاد الأوروبي يقر بأن ازدياد عدد الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني يمكن أن يخلق إمكانيات فريدة وجديدة للاستجابة الإنسانية، فإن من الضروري ضمان حماية المبادئ الإنسانية المعمول بها، بحيث تتسنى مواصلة تعزيز الحيز الإنساني. ولذلك يدعو الاتحاد الأوروبي أيضا جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى احترام المبادئ الأساسية للعمل الإنساني، وهي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية.

وأخيرا وليس آخراً، ما زال الاتحاد الأوروبي يساوره بالغ القلق إزاء اندلاع العديد من حالات الطوارئ المعقدة الجديدة، واستمرار الصراعات التي طال أمدها، واستمرار تشريد الملايين من الناس. في مثل هذه الحالات الطارئة، كثيرا ما تكون المساعدة الإنسانية الدولية ضرورية لدعم وتكميل الجهود الوطنية الرامية إلى حماية المحتاجين وتلبية احتياجاتهم. بيد أن الوصول إلى السكان المتضررين غالباً ما يكون عرضة للمعوقات الشديدة، بسبب الصراعات العنيفة، أو القيود البيروقراطية، أو حتى الحظر المفروض عمداً على المنظمات الإنسانية.

ولا نزال أيضاً نشعر ببالغ القلق من تصاعد أعمال العنف المرتكبة بحق موظفي المساعدة الإنسانية ونهب الإمدادات الإنسانية. يحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول وجميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وعلى صون الفضاء الإنساني بضمان وصول العاملين في المجال الإنساني والإمدادات بسرعة وبدون إعاقة إلى السكان المحتاجين، وحصول السكان المحتاجين على المعونات وتوفير الحماية لهم، واتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم.

وأصبحت الرموز الإنسانية المعترف بها دوليا التي توفر الحماية للعاملين في المجال الإنساني، لسوء الحظ، أهدافاً منتقاة عمدا. وبالمثل، يتعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية والطبية للهجمات بشكل تزايد. وهذا أمر مقلق للغاية. فمن غير المقبول أن يصبح الناس الذين جاؤوا لتقديم المساعدة للمحتاجين أهدافا للهجمات. إننا ندعو جميع أطراف النزاعات إلى حماية العاملين في مجال الرعاية الطبية والصحية المكلفين بمهام طبية، ووسائل نقلهم، ومتلكاتهم وغيرها من المرافق الطبية، وفقا للقوانين الدولية ذات الصلة كافة، لا سيما القانون الإنساني.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر التزامنا القوى باستمرار مشاركتنا لجميع الدول الأعضاء في تعزيز الشراكة الإنسانية،

فضلا عن دعمنا القوى للعمل الرائع الذي تقوده منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري آموس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود باسم الشعب الفلسطيني، أن أعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا للحكومات، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، والأفراد من جميع أنحاء العالم، على الدعم والتضامن، بما في ذلك الاقتصادي والإنساني، اللذين ما فتئا يخففان إلى حد كبير جزءا من المعاناة التي يتحملها شعبنا، الذي يعيش تحت نير احتلال إسرائيل الغاشم منذ أكثر من أربعة عقود. تشكل هذه المساعدات المصدر الرئيسي للعيش والبقاء لملايين الأسر الفلسطينية، خلال الفترات المتواصلة من عدم الاستقرار والأزمات وعدم اليقين. ونؤكد أن هذه المساعدة كانت حيوية، بما في ذلك في دعم جهود الشعب الفلسطيني الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، من أجل تحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الأرقام الأخيرة المتعلقة بالحالة الإنسانية والاقتصادية في فلسطين، مذهلة ومأساوية. وفي الواقع، وثقت كل التقارير الأخيرة العبء الهائل الذي تتحمله الوكالات الدولية في محاولتها تلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار للشعب الفلسطيني والتخفيف من حدة الأزمة المستحكمة الآن، بسبب حقيقة أن الإجراءات والتدابير غير القانونية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، استمرت بلا هوادة وتوغلت بالشعب الفلسطيني في الفقر والاعتماد على المعونة. ولذلك، وعلى الرغم من رغبة الشعب الفلسطيني في تحقيق التنمية صوب استقلال دولته الفلسطينية، فقد عكست السياسات والممارسات الإسرائيلية مسار التنمية في دولة فلسطين، وأغرقت شريحة كبيرة من السكان المدنيين الفلسطينيين في فقر مدقع.

إن الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني ازدادت حدة لأن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تزال تعاني من أزمة مالية حادة، ترجع جزئيا إلى تقلص الدعم الخارجي للميزانية، على النحو المبين في التقارير الأخيرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وفي حين بلغ مجموع احتياجات السلطة الوطنية الفلسطينية من التمويل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ ما مقداره ٧٤٩ مليون دولار، بلغ الدعم المالي الخارجي الوارد ٤٤٦ مليون دولار فقط، مما أدى إلى زيادة احتياجات الاقتراض والدين. وعلى الرغم من ذلك، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، من جانبها، بتنفيذ عدة خطوات للتخفيف من حدة انخفاض دعم المانحين. من أبرز هذه الخطوات، على سبيل المثال، قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين تحصيل المتأخرات الضريبية من الشركات الكبيرة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الإصلاحات التي جرى سنها، لا يزال العجز المالي كبير، مما أعاق قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بالاستثمار في التعليم والصحة والهياكل الأساسية، وتسديد الديون المستحقة للقطاع الخاص، وهو أمر ضروري لتعزيز بيئة مواتية لمباشرة الأعمال الحرة واستثمارات القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، انخفض معدل النمو الاقتصادي في فلسطين وارتفعت معدلات البطالة طوال النصف الأول من عام ٢٠١٢.

ولذلك نكرر نداءنا إلى الدول المانحة والمنظمات الدولية كي تفي بالتزاماتها المالية المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعزيز دعمها المالي. وعلاوة على ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على إنهاء ممارستها الحالية المتمثلة في احتجاز إيرادات الضرائب والجمارك المستحقة للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى كونه شكلا

من أشكال العقاب الجماعي. وبالتالي، فإنه يؤثر، في جملة أمور، على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفي القطاع العام، فضلا عن القطاع الخاص.

وفي حين أن انخفاض دعم المانحين وتأخيره، ما فتئ يزيد من تفاقم الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية، ينبغي توضيح أن الاحتلال الإسرائيلي الجائر وغير الشرعي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، هو من يقع عليه اللوم في وجود الأزمة المالية في المقام الأول. إن التجزئة الجغرافية للأراضي الفلسطينية عن طريق مصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات في ما يتصل بتوسيع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية غير الشرعية، والاستمرار في بناء الجدار التوسعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وإقامة شبكة تضم أكثر من ٥٠٠ نقطة تفتيش عسكرية، تسهم جميعها في حرمان الشعب الفلسطيني من الوصول إلى أكثر من ٦٠ في المائة من أراضيه، وعرقلة الانسياب الطبيعي للحياة الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك التجارة والتبادل التجاري. تضم هذه الـ ٦٠ في المائة من الأراضي معظم المياه في الأراضي المحتلة والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية والأراضي الاحتياطية التي تشكل رأس المال الطبيعي اللازم للتنمية المستدامة. مرة أخرى، يجب التأكيد من جديد على أن هذه الإجراءات والتدابير الإسرائيلية لا تزال تشكل العقبة الرئيسية أمام النمو الاقتصادي المستدام، إذ تعرقل الاستثمارات العامة والخاصة المحتملة، وتعوق التماسك الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، وفي حين أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل حرمان الشعب الفلسطيني من السيادة على موارده الطبيعية، فإنها تواصل دون هوادة استغلال هذه الموارد. وعلى سبيل المثال، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من موارد المياه الفلسطينية يتم استغلالها من قبل إسرائيل، ولا سيما لاستخدام أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من المستوطنين غير القانونيين الذين نقلتهم السلطة القائمة بالاحتلال إلى مستوطنات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ومع ترك أقل من ١٠ في المائة من هذه الموارد لاستخدام الفلسطينيين، يبلغ متوسط استهلاك الفرد الفلسطيني ٧٠ لترا فقط في اليوم، وهو ما يقل عن العتبة التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية والبالغة ١٠٠ لتر، وما يقل بكثير عن متوسط نصيب الفرد اليومي البالغ ٣٠٠ لتر في إسرائيل. ونظرا إلى هذا الواقع، ونتيجة للقيود المفروضة على التنقل، فإن ٣٥ في المائة فقط من الأراضي القابلة للري تروى بالفعل، وهو ما يكلف الاقتصاد ١١٠ ٠٠٠ وظيفة و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشكل الحصار الإسرائيلي غير القانوني واللاأخلاقي المفروض على قطاع غزة عائقا كبيرا آخر أمام تحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني المستدام. وما برحت محدودية فرص وصول مباشري الأعمال الحرة الفلسطينيين إلى الأسواق الدولية التنافسية، ولا سيما لأغراض تصدير السلع الزراعية، تثبط استثمارات القطاع الخاص، وهي ركيزة من ركائز النمو الاقتصادي. وانخفضت الصادرات الفلسطينية بمبلغ ١٣٦ مليون دولار في عام ٢٠١١، إلى ما يزيد قليلا على بليون دولار، بينما انخفضت الواردات أيضا، بمبلغ ٤٣٤ مليون دولار لتصل إلى ٤,٢ بلايين دولار، كما هو مبين بالتفصيل في آخر تقرير أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وبالتالي، ازداد العجز التجاري الفلسطيني إلى ٣,٢ بليون دولار في عام ٢٠١١، مما سبب انخفاضا في الناتج المحلي الإجمالي.

والحق، لا تزال الحالة الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني في غزة أليمة، في ظل الحصار الذي يؤثر سلبا على جميع جوانب الحياة. وتكشف المؤشرات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها من المؤشرات المجتمعية عن حجم المعاناة الإنسانية التي تعمدت السلطة القائمة بالاحتلال إلحاقها

بالسكان المدنيين الفلسطينيين، فيما يشكل بالتأكيد عقابا جماعيا يعادل جريمة حرب.

وبالتالي، علينا أن نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي لكي يبذل كل جهد ممكن، بما في ذلك اتخاذ تدابير عملية، لإجبار إسرائيل على الرفع الفوري للحصار غير القانوني واللاإنساني الذي تفرضه على قطاع غزة وعلى أكثر من ١,٦ مليون فلسطيني يعيشون هناك.

وبالإضافة إلى إعاقة النمو الاقتصادي، لا تزال الحكومة الإسرائيلية تفرض للأسف قيودا على التجارة تجعل الاقتصاد الفلسطيني معتمدا على الاقتصاد الإسرائيلي. والفلسطينيون يضطرون، نظرا لعدم قدرتهم على الوصول إلى الأسواق الدولية، للتجارة مع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الأمر الذي يجعل من دولة فلسطين المستورد رقم واحد للمنتجات الإسرائيلية. وفي عام ٢٠١١، بلغ حجم التبادل التجاري مع إسرائيل ٨٣ في المائة من إجمالي التجارة الفلسطينية، حيث تأتي نسبة ٨٣ في المائة من الواردات من إسرائيل ومن خلالها فيما تستوعب الأسواق الإسرائيلية نسبة ٨٠ في المائة. وهذا الاعتماد الكبير يحرم الاقتصاد الفلسطيني من مصادر للواردات أكثر قدرة على المنافسة ومن أسواق الصادرات ويزيد من ضعفه أمام الدورة الاقتصادية الإسرائيلية.

وختاما، فإن المساعدات الاقتصادية والإنسانية من المجتمع الدولي ذات أهمية حاسمة ولكنها غير كافية. وتعزيز ذلك المساعدة من أجل تحقيق أهدافها الأسمى يتطلب جهودا وإجراءات جادة تهدف إلى إزالة العقبات الهائلة التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال على أرض الواقع، والتي لا تزال تقوض جهود الشعب الفلسطيني وقيادته لتحقيق كامل استقلال دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش في سلام مع جميع جيرانها، بما في ذلك إسرائيل. وإذا كان المجتمع الدولي يتطلع حقا إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين ورؤية مسار نمو اقتصادي مستدام وتنمية للشعب الفلسطيني، يجب عليه إجبارالسلطة القائمة بالاحتلال على إنهاء جميع تدابيرها وإجراءاتها غير القانونية وإنهاء احتلالها العسكري في نهاية المطاف. ويجب على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته والضغط على إسرائيل للتقيد بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لأنه بعد أكثر من ٤٥ عاما من الاحتلال، لم يعد بوسعه الوقوف مكتوف الأيدي فيما يستمر حرمان شعب بأكمله من حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف – بما في ذلك الحق في العيش بحرية وكرامة، وفيما يجري تدمير وإنهاك مجتمعه عن عمد.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): يشير التقرير السنوي للأمين العام عن البند ٧٠ من جدول الأعمال (A/67/492) إلى تزايد الأشخاص المحتاجين لمساعدات إنسانية في مناطق عديدة من العالم، نتيجة لتزايد الكوارث الناشئة عن ظروف طبيعية وتغير المناخ واستمرار نشوب النزاعات والعنف. ورغم تكاتف المجتمع الدولي واستجابته السريعة لمواجهة الكوارث، إلا أن التحديات التي يواجهها النشاط الإنساني الدولي ما زالت كبيرة وكثيرة وتتطلب المزيد من الموارد والتعاون والجهود الدولية.

أكدت تجارب وممارسات بعض البلدان في الاستجابة للأزمات الإنسانية مدى أهمية بناء وتعزيز القدرات المحلية والتأهب لمواجهة الكوارث كعامل رئيسي في تقليل حجم الخسائر البشرية والتعافي السريع، كما نص عليه إطار عمل هيوغو (انظر A/CONF.206/6) وأعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). في هذا الصدد، تؤكد الإمارات العربية المتحدة على ضرورة دمج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث وبناء وتعزيز قدرات البلدان النامية والاستجابة السريعة والكفؤة

والتعافي منها ضمن خطط التنمية المستدامة وتخصيص الموارد الكافية لها. وقد أولت الإمارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا لدمج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث وتعزيز بناء القدرات المحلية لمواجهتها في خطط التنمية الوطنية الشاملة، حيث اعتمدت الحكومة استراتيجية التنبؤ الوقائي للكوارث والاستعداد المبكر لها وتم إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث لتطبيقها.

وتعتبر دولة الإمارات أحد الشركاء الرئيسيين في الشراكة الدولية من أجل التنمية ومساعدة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية وتغير المناخ والصراعات المسلحة فضلا عن تقديم المساعدات الإنسانية والغوثية العاجلة مباشرة للبلدان المتضررة والمبادرات والمشاريع الإنسانية والتنموية التي تقوم بتنفيذها بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين الآخرين.

وقد صُنفت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بين أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنسانية للسنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢ مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حسب خدمة التتبع المالي للأمم المتحدة والتي تتابع الاستجابة الدولية للكوارث الإنسانية. حيث شكلت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها الإمارات خلال عام ٢٠١١ نسبة ٠,٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تم تخصيص نسبة ٨,١ في المائة منها للمساعدات التنموية الإنسانية قُدمت في صورة منح وقروض للبرامج الإنسانية الخيرية والتنموية في أكثر من ٣٠ دولة في مختلف القارات استنادا إلى مبادئ الحيادية والإنسانية في كل الأوقات.

كما تساهم الإمارات بصورة رئيسية في الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلدان الخارجة من الصراعات والبلدان الضعيفة من خلال مشاركتها في المجموعات الدولية المعنية بإعادة بناء قدرات الدول النامية المتأثرة بالصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية ودعم مؤسساتها الاقتصادية وبنيتها التحتية والاجتماعية، مثل مجموعة أصدقاء اليمن ومجموعة أصدقاء باكستان والشراكة الدولية لمساعدة أفغانستان وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وكانت الإمارات من أوائل البلدان التي استجابت لكارثة الزلزال في هايتي والأزمة الإنسانية في ليبيا والأزمة الغذائية في القرن الأفريقي.

إن دولة الإمارات يساورها قلق بالغ إزاء تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياسات العدوان والإغلاق خاصة في قطاع غزة الذي ما زال خاضعا للحصار الذي فرضته عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنوات والاعتداء الغاشم الذي تعرض له في الآونة الأخيرة. إن الإمارات تطالب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، برفع الحصار فورا عن قطاع غزة وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للسكان وإنهاء احتلالها للأراضي العربية. كما نحث الدول المانحة على مواصلة مساعداتها للشعب الفلسطيني وحكومته إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه وإنشاء دولته المستقلة.

إن الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بمواصلة تقديم مساعدات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. وتعتبر الإمارات أحد أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية العاجلة والمشاريع التنموية وللميزانية المباشرة للسلطة الفلسطينية. وقد قدمت الإمارات في عام ٢٠١١ للشعب الفلسطيني وحكومته ٣٤ مليون دولار كمساعدات مباشرة لدعم الحكومة ومشاريع التنمية. وفي هذا السياق، نؤكد دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) ونشدد على حيوية دورها في مساعدة الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة وعلى ضرورة تسهيل وصول موظفيها ومساعداتها إلى اللاجئين الفلسطينيين في كافة مناطق عملياتها، وهو ما يستدعي بالضرورة توفير

الدعم المالي الكافي لكي يتسنى لها الاستمرار في أنشطتها الإنسانية والتنموية.

السيد كوينلن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن تواتر حدوث الكوارث وحجم الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم يتطلبان منا أداء وتنسيقا أفضلين كمجتمع دولي. ولا يزال المدنيون خلال عام ٢٠١٢، يتحملون وطأة العنف في الصراع المسلح. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة لإيجاد حلول سياسية للصراعات، كما أن احترام القانون الإنساني الدولي أمر بالغ الأهمية. ويجب علينا ضمان اتحاد جهودنا الرامية إلى إيصال المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وحماية المدنيين من العنف، والحرمان المتعمد والاستغلال والتعسف. كما يساور أستراليا قلق خاص جراء تزايد عدد ووتيرة الهجمات المتعمدة على العاملين في المجال الإنساني، التي هي بوضوح ممارسات غير مقبولة، وفق القانون الدولي وتستحق الشجب بكل المعايير الأخلاقية. كما نشعر أيضا بالقلق جراء العواقب الوخيمة للهجمات التي تستهدف الطواقم الطبية ومرافقها، إلى جانب المرضى والجرحى، الواردة بالتفصيل في تقرير الرعاية الصحية في خطر، الصادر عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

إن حالات العنف الحالية والقيود المفروضة على الدخول إلى سوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، مصدر قلق خاص وخطير. ففي سوريا، لا يزال العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية ومرافق الرعاية الصحية، أهدافا للعنف. وقدمت وزيرة خارجيتي اقتراحا يدعو إلى التزام جميع الأطراف بعدم استهداف الطواقم الطبية والمرافق الطبية أو المركبات، أو منع الوصول إلى المستشفيات والأطباء أو الرعاية الصحية في حالات الطوارئ. كما أننا نواصل الدعوة إلى إيصال المعونة الإنسانية والمساعدات المنقذة للحياة، بشكل فوري وبدون عوائق. ونحن نقدر العمل الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية في الميدان في سوريا، في ظل ظروف صعبة للغاية. ومن الواضح أن ثمة حاجة ملحة جدا لإنهاء العنف والتوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وتشعر أستراليا أيضا بقلق عميق إزاء استمرار عدم دخول الوكالات الإنسانية إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان. وندعو حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (الشمال)، إلى التفاوض من أجل إيجاد حل، يسمح فيه الطرفان بتقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها.

تدهورت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد لم تشهده منذ سنوات عدة. وقد تسبب النزاع في الجزء الشرقي من البلد على وجه الخصوص في الزيادة الكبيرة في عدد الأشخاص المشردين. حيث يوجد الآن، عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٢,٤ مليون مشرد داخلي، ويحتاج بشكل مذهل ٥,٤ مليون شخص لمساعدات إنسانية. وقد ساور أستراليا قلق عميق جراء التقارير التي تفيد عن وقوع انتهاكات واسعة لحقوق المدنيين، بما في ذلك حالات القتل والاغتصاب والتجنيد القسري للأطفال على أيدي الجماعات المسلحة. ويساورنا القلق أيضا جراء مستويات العنف الجنسي المستفحل. ويجب أن تتوقف هذه الأفعال، التي ترتكب بقصد ترويع وتشريد السكان والأفراد، ووضع حد لإفلات مرتكبيها من العقاب.

وتعتبر أستراليا من الدول الداعمة منذ فترة طويلة لقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وسوف نستمر في الدعوة بقوة إلى تحقيق نتائج إيجابية للنساء والأطفال خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن، التي تبدأ في العام المقبل.

كما ترحب أستراليا بالهدوء الذي يسود غزة، والذي يبدو أنه مستمر بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحث جميع الأطراف على الالتزام بشروط وقف إطلاق النار. ونشعر بالقلق إزاء تقارير الأمم المتحدة التي تفيد بأن ما يناهز ٦٥ في المائة من الأشخاص الذين قتلوا في حرب غزة هم من المدنيين، وتفيد بجرح المزيد منهم. ونواصل

دعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة فيما يخص توفير الخدمات الأساسية والدعم للفلسطينيين المحتاجين للمساعدات الإنسانية. كما يجب أن نؤكد بأن الأحداث الأخيرة تسلط الضوء على الحاجة الملحة لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال تسوية حل الدولتين المتفاوض عليها، وأن يحدث ذلك قبل فوات الأوان بشكل كامل.

ويجب علينا أن نضمن استعداد المنظومة الإنسانية الدولية لتحقيق الأهداف. ونرحب بالجهود التي تبذلها وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري أموس، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل معالجة أكثر التحديات إلحاحا فيما يتعلق بالتنسيق والقيادة والمساءلة. كما يجب على المنظومة الإنسانية أن تكون أكثر انفتاحا وشمولية. حيث يتعين أن تفكر بشأن أوجه قصورها، وتكون مساءلة أمام المنتفعين والتعلم من الأخطاء. كما أن المنظومة أيضا في حاجة إلى أن تكون أكثر استجابة لقيادة البلد، والقيادة المحلية، خصوصا في الحالات التي ترغب فيها الحكومات التي لديها القدرة على ذلك، في مساعدة مواطنيها الذين يعانون من الأزمات.

ونلاحظ إحراز تقدم، وننوه بقيادة وكيلة الأمين العام أموس، خصوصا فيما يرتبط بتحقيق ذلك التقدم، ولكننا نعتقد إمكانية حدوث تماطل فيما يخص الإصلاح، إذا لم تترجم الالتزامات التي تعهد بها مديرو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إلى نتائج واقعية في الميدان. إن الوكالات الإنسانية بحاجة إلى توضيح الكيفية التي تدمج بها جدول أعمال التحول الخاص بالإصلاحات في مجمل الاستجابات الإنسانية. ونشجع توجيه المزيد من الانتباه إلى ما يعنيه جدول أعمال التحول، بالنسبة للأزمات الطويلة والمعقدة، حيث تكتسي القيادة والمساءلة والتنسيق أهمية كبيرة. إن أستراليا تتوقع من شركائها في المجال الإنساني تقديم الدعم الكامل لجدول أعمال التحول، وسوف تسائلهم بشأن تنفيذ الإصلاحات اللازمة.

كما تؤكد أزمة الغذاء والتغذية في منطقة الساحل في غرب أفريقيا، أهمية الاستثمار في إيجاد حلول طويلة الأجل، تساعد المجتمعات المحلية على توقع حدوث الكوارث ومواجهتها والتعافي منها. وترحب استراليا بالخطوات التي يخطوها المجتمع الدولي في اتجاه تنفيذ العمل الإنساني الذي يرسي القدرة على التكيف والاستعداد. إننا نرحب بالنداء الموحد الذي مدته ثلاث سنوات، من أجل الصومال. ويشجع النداء المتعدد السنوات الرؤية الطويلة الأجل في سياق ستستمر فيه الاحتياجات الإنسانية لبعض الوقت. كما يشجع زيادة التركيز على برمجة القدرة على التكيف. ولكن لا يمكننا بناء القدرة على التكيف من خلال البرامج الإنسانية وحدها. ونشجع على القيام بالمزيد من التنسيق بين الوكالات الإنسانية والإنمائية وعلى قيادة قوية من جانب الأمم المتحدة بغية ضمان نجاح هذا التنسيق.

يشكل التمويل المرن من طرف المانحين عاملا أساسيا في إدماج الحد من أخطار الكوارث ومواجهتها والانتعاش بعد وقوعها. ونهج أستراليا المتعلق بالتمويلين الإنساني والإنمائي مرن، ونسعى إلى اعتماد نظرة طويلة الأجل. ويأتي تمويلنا للحد من مخاطر الكوارث، على سبيل المثال، من برامجنا الإنساني والإنمائي، وتمثل نسبة ٢,٣ في المائة من مجموع مساعداتنا الإنمائية الرسمية، أكثر من ضعف هدف ١ في المائة، الذي يوصي به المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث.

إننا نمول الإنعاش المبكر لأننا نعلم أنه ضروري لضمان الانتقال السلس إلى التنمية الطويلة الأجل. إنها معادلة بسيطة. ونستمر في الاستثمار في العمل الإنساني من خلال شراكات متعددة السنوات التي تبلغ قيمتها العديد من ملايين الدولارات، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي الختام، لا يسعنا سوى إعادة التأكيد بأنه مع نهاية عام ٢٠١٢، تبرز ضرورة اتخاذ إجراءات أقوى لحماية المدنيين. ونحث جميع الدول الأعضاء الصديقة، على الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقرارات ذات الصلة التي تتوخى توفير السلامة للمدنيين من العنف والحرمان المتعمد. كما نحث على التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفا، التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقات والنساء والأطفال، كما نحث على مضاعفة الجهود للتأكد من التنفيذ الفعلي لجدول أعمال التحول، دعما للقيادة الوطنية، بغية ضمان الاستجابة الإنسانية الفعالة والمناسبة من حيث التوقيت. ويجب علينا أن نذكر أنفسنا كل يوم بأن الملايين من الناس في أزمة ويعتمدون علينا جميعا لتقديم الدعم لهم وإنقاذهم.

السيد بوسنر (كندا) (تكلم بالفرنسية): لا يزال الناس يعانون دون مبرر في سياقات كثيرة جدا. فالأزمات الإنسانية الجارية في سوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة الساحل، والسودان وجنوب السودان والصومال وأفغانستان تؤكد استمرار الحاجة إلى استجابات إنسانية دولية فعالة. ويجب على الأمم المتحدة، في مواجهة تزايد الاحتياجات الإنسانية وتقلص الموارد المالية، أن تكفل قدرتها على العمل بشكل فعال واستراتيجي بأقصى ما يمكن، كي يصبح ممكنا تحقيق نتائج ملموسة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وقد أحرز تقدم في ذلك الصدد. وتبذل في الوقت الحالي جهود حقيقية –تحت قيادة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ – لتحسين قيادة المساعدة الإنسانية فضلا عن تحسين مستوى المساءلة والتنسيق. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وندعو المنسقة إلى مواصلة قيادتها بطريقة فعالة لضمان أن تؤدي تلك الإصلاحات إلى تحسينات كبيرة في الكيفية التي تستجيب بها المنظومة الإنسانية الدولية للأزمات الإنسانية.

(تكلم بالإنكليزية)

تعرب كندا عن قلقها البالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتشريد القسري لـ ٦٥٠ ٠٠٠ من المدنيين منذ نيسان/أبريل. وندين بشكل قاطع الأفعال التي ارتكبتها حركة ٢٣ مارس المتمردة. ونواصل دعوة جميع الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والسماح بالوصول إلى المساعدة الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق.

ولا نزال قلقين للغاية بشأن الأزمة الإنسانية المستمرة في سوريا وأثرها السلبي على دول الجوار وعلى استقرار المنطقة بأسرها. وندرك الضغوط الهائلة التي يسببها تدفق اللاجئين على البلدان المستضيفة للاجئين وللمجتمعات المحلية لتلك البلدان. ونثني على سخاء الدول المجاورة – تركيا والأردن ولبنان والعراق – التي رحبت باللاجئين الفارين من العنف في سوريا. وينم سخاء هذه الدول عن روح إنسانية حقيقية.

تشيد كندا بالجهود الشجاعة التي تبذلها الجهات الإنسانية الفاعلة في سوريا وغيرها في حالات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم، إذ يعرّض أفرادها أنفسهم للخطر من أجل توفير المساعدة المنقذة لحياة المتضررين من الأزمات. ونعرب عن امتناننا العميق وتعازينا الصادقة لأسر وأصدقاء ومؤسسات أولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إنقاذ الآخرين. وندعو الحكومة السورية إلى السماح للجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك مقدمي خدمات الرعاية الصحية، بالوصول الكامل والآمن إلى المتضررين من العنف، وإزالة العقبات التي تحول دون وصول تلك المساعدات. ويجب أن يكون الشعب السوري في مأمن من القهر والهجمات. والمدنيون المحرومون من ضرورات الحياة هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية كي يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية. ونحث جميع الأطراف في الصراع على الوفاء التام بالتزاماتهم، وخاصة الالتزام بواجبهم

المتعلق بتوخي الحرص اللازم على نحو مستمر لتجنيب السكان المدنيين أضرار العمليات العدائية.

وفي حين أن سوريا لا تزال تستحوذ على اهتمامنا الجماعي، فإن هناك أزمات أقل وضوحا ويجب ألا تغيب عن الأذهان. فالحالات الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن وكولومبيا وهايتي، وأماكن أخرى تتطلب جميعا مشاركتنا وعزمنا على التصدي لها. وينطبق ذلك بالقدر ذاته على الاحتياجات المتعلقة بحماية النساء والفتيات اللائي لا يزلن ضحايا العنف الجنسي مثل الاغتصاب بوصفه سلاحا للحرب، إلى جانب حماية أعضاء الأقليات الدينية الضعيفة الذين يتعرضون للاضطهاد بسبب معتقداتهم، علاوة على حماية السكان المثليين والمثليات الذين يواجهون العنف بسبب ميولهم الجنسية. وينبغي توفر الإرادة السياسية والالتزام بهدف توجيه الانتباه إلى تلك الحالات الإنسانية الحادة التي طال أمدها وإيجاد حلول مجدية لها.

ولا تزال كندا ملتزمة بالعمل على نطاق واسع مع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، والدول الأعضاء، وحركة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بهدف تعزيز منظومة الاستجابة الإنسانية وتهيئة بيئة مواتية تمكّن الجهات الإنسانية الفاعلة من إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):إن بلادي سوريا تترف دما. والشعب السوري هو الضحية الأولى لهذا الترف المستمر. فهناك إما تفجير يحدث أو شهيد يدفن أو جريح يئن أو أسرة تشرّد. ويؤسفني أن أنقل إليكم خبرا مؤلما للغاية صباح هذا اليوم. فقد شهدت مدينة قطنا التي تقع إلى الجنوب الغربي من دمشق تفجيرا إرهابيا صباح اليوم أمام مدرسة للأطفال، أسفر عن سقوط العشرات من الأطفال وأهاليهم. وكان قد سبق ذلك بالأمس ثمانية تفجيرات إرهابية أخرى ضربت مناطق عديدة في العاصمة دمشق، وأودت بحياة العشرات من الأبرياء.

ولن أقوم في هذا المقام بالإسهاب في شرح هول هذه الأعمال الإرهابية ومن يقف وراءها، سواء كانت دولا أم مجموعات. إنما أود أن أشير إلى الأثر السلبي للغاية الذي تركته تلك الأعمال الإرهابية على حياة المواطنين، من خلال تفجير محطات توليد الطاقة، وسرقة صوامع الحبوب ومخازن الوقود وإحراق ما تبقى منها وتفجير خطوط نقل الغاز والنفط واستهداف المشافي والمدارس بهدف خلخلة تماسك المجتمع ونشر الفوضى والرعب وبث الذعر في صفوف المواطنين.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أؤكد إيمان الجمهورية العربية السورية العميق بأهمية تنسيق الجهود الإنسانية الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى المواطنين المتضررين في حالات الطوارئ، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٦ (١٩٩١) المنشئ لولاية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والناظم لعمله. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا استعداد الحكومة السورية الكامل للتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في سوريا في ضوء التزامها بالولاية المنوطة بها وبالمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، لا سيما تلك المتعلقة بالاحترام الكامل لسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وذلك انسجاما، بطبيعة الحال، مع أحكام الميثاق.

لقد سخّرت الحكومة السورية طيلة الأزمة الحالية المؤلمة كل إمكاناتها لتقديم المساعدات العاجلة إلى مواطنيها انطلاقا من التزاماتها الوطنية وممارستها لمسؤولياتها وواجباتها تجاههم. ولهذا الغرض تحديدا، تم تشكيل لجنة لمتابعة الأوضاع الإنسانية للمواطنين المتضررين، سواء تعلّق الأمر بتوفير المساعدات الغذائية

والصحية والإيوائية لهم، أم في مجال التعويض عن الأضرار التي تكبدوها بسبب ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة.

أو إعادة تأهيل البنى التحتية لاستئناف تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية لهم. كما شُكّلت لجنة عليا للإغاثة بهدف تنسيق جهود الإغاثة للمتضررين. ونتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السورية في ظروف صعبة للغاية تم افتتاح ما يقارب خمسمائة وسبعة وأربعين مركزا للإيواء المؤقت بالاستفادة من كل المباني الحكومية المتاحة.

علاوة على ذلك الجهد الوطني، فقد تعاونت الحكومة السورية مع مكتب الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية، ومع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وقدمت الحكومة السورية جميع أشكال التسهيلات بهدف إيصال المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها من السكان المتضررين، على كامل أراضي البلاد، حيث تم إنجاز الخطة المنقحة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية داخل سوريا، ومنحت الحكومة الترخيص لما يزيد على ثمانين منظمة غير حكومية للمشاركة مع وكالات الأمم المتحدة في جهود الاستجابة. وتستمر الحكومة السورية في تقديم جميع أشكال التسهيلات للعاملين في المجال الإنساني، كما تمنح التراخيص للزيارات الميدانية لمكتب المساعدات الإنسانية إلى العديد من المناطق داخل سوريا دون تأخير.

وشاركت بلادي سوريا، كما تعرفون، بصورة بناءة في ستة اجتماعات للمنتدى الإنساني عقدت حول سوريا في جنيف. غير أن كل هذا الجهد الحكومي في المجال الإنساني يصطدم بمعوقات سلبية للغاية تتمثل في استمرار الدول المعروفة الداعمة للإرهاب المسلح في بلادي في تمويل وتسليح وحماية الجماعات الإرهابية المسلحة.

أريد أن أقرأ على مسامعكم ما قاله رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر مورور، أمس في جنيف: ”الحالة في سوريا استثنائية، بسبب كثافة المعارك في كل البلاد، وكذلك بسبب تورط قوى إقليمية وعالمية فيها“.

إنه لمن المفارقة أن يتم إعاقة إصدار ستة بيانات صحفية في مجلس الأمن تدين تفجيرات إرهابية نفذتها جماعة إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة تطلق على نفسها اسم ”جبهة النصرة“، التي أعلنت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ عن قيامها بستمائة هجمة تتراوح ما بين أكثر من أربعين هجوما انتحارية وعمليات أخرى استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة والعبوات الناسفة في مراكز المدن الرئيسية، بما في ذلك في العاصمة دمشق ومدن حماة وحلب ودرعا وحمص وإدلب ودير الزور. وهي هجمات أسفرت عن مقتل الكثير من السوريين الأبرياء. ثم تعود إحدى الدول التي مانعت في إصدار تلك البيانات الصحفية الستة في مجلس الأمن، تعود إحدى هذه الدول التي أعاقت في حينه إصدار البيانات الصحفية، إلى إدراج هذه الجماعة الإرهابية قائمتها الوطنية للمنظمات الإرهابية.

لقد دأبنا منذ بداية الأزمة على لفت عناية الدول الأعضاء إلى وجود بعد تدخلي إرهابي مسلح في شؤوننا الداخلية. لكننا اصطدمنا بمكابرة سياسية وجهل بالأوضاع المتصلة بالجغرافيا السياسية وتزييف إعلامي هائل دفع بالكثير من كبار موظفي هذه المنظمة الدولية إلى إنكار الواقع وإلى استنتاجات خاطئة لمجريات الأزمة في سوريا، الأمر الذي ترتب عنه أن الأمم المتحدة، بدءا من السيد الأمين العام ومرورا بكبار معاونيه وانتهاءً بممثليه الخاصين، أخذ منهم الأمر أكثر من سنة كي يقروا أخيرا، وبخجل، بوجود ما أسموه العنصر الثالث، وهو تعبير مهذب بديل عن عبارة الجماعات الإرهابية المسلحة. واستغرقهم الأمر ستة أشهر أخرى لكي ينتقلوا من مرحلة الإقرار بوجود عنصر ثالث في الأزمة السورية إلى مرحلة الإقرار بوجود جماعات مسلحة. ثم أمضوا ثلاثة أشهر أخرى، ودم الشعب السوري يسفك، حتى اعترفوا بوجود جماعات

إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة. أي أن الشعب السوري عانى من الإرهاب لمدة ٢١ شهرا منتظرا أن تسمع الأمم المتحدة والدول الأعضاء صراخه ومعاناته وبكاءه جراء إرهاب منظم كان واضحا منذ البداية أن مدعوم من قوى خارجية عربية، للأسف، وإقليمية، للأسف، ودولية، للأسف.

أن تجاوب الحكومة السورية الكامل مع خطة الاستجابة الإنسانية التي وقعتها مع مكتب المساعدات الإنسانية اصطدم، للأسف، بضعف التمويل، الذي يعيق الجهود المشتركة في تنفيذ خطة الاستجابة المنقحة، وفي تلبية الاحتياجات الإنسانية. ففي الوقت الذي تضطلع فيه الحكومة السورية بالدور الرئيسي في تلبية الاحتياجات الرئيسية لمواطنيها، فإن التعهدات التي أطلقها المانحون في أجهزة الإعلام، وفي عدد من المنابر الدولية، لم يتم الوفاء بها، كما تبين ذلك تصريحات وتقارير مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية نفسه، وآخرها تقريره الذي صدر بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي أول أمس، ويشير إلى عدم تلقي سوى نصف التمويل المطلوب حتى الآن للاستجابة الإنسانية داخل سوريا، و ٣٥ في المائةفقط من التمويل المطلوب للاستجابة لاحتياجات اللاجئين السوريين. كما يشير تقرير مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية المذكور إلى اضطرار برنامج الأغذية العالمي إلى تخفيض الحصص التي يوزعها بسبب نقص التمويل. وهو الأمر الذي أدى إلى بطء في التنفيذ، وعدم تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية للمتضررين جراء الأحداث الراهنة وألقى بظلال من الشك حول حقيقة الحرص الذي تبديه بعض الدول على مصلحة المواطن السوري.

كما أن استمرار فرض حزم من التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب خارج إطار الشرعية الدولية من قبل بعض الدول المهيمنة ومن قبل المجموعات الإقليمية على سوريا قد ساهم بشكل كبير في تردي الظروف المعيشية للسوريين وفي تراجع إمكانيات تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وعرقلة الجهود المبذولة لاستيراد الأدوية والمعدات الطبية وقطع الغيار اللازمة لاستمرار تشغيل وصيانة أنظمة المرافق العامة.

كما أدت تلك الحزم من التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب، على سبيل المثال لا الحصر، إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وما نتج عنه من انخفاض في القيمة الشرائية لليرة السورية وارتفاع معدل التضخم وصعوبة تمويل المستوردات، إضافة إلى إيقاف تمويل المشاريع الاستثمارية ونقص الموارد المالية، مما يزيد حكما في معدل البطالة وزيادة نسبة الفقر.

المهم في الأمر هو أن من يفرض تلك التدابير القسرية بيد ويدعي تقديم المساعدات الإنسانية بيد أخرى، هو رمز للنفاق السياسي والتضليل. بل إن الدول التي تفرض التدابير القسرية إنما تريد تحويل شعب سوريا من شعب منتج ومعطاء، قام خلال السنوات الماضية بتحقيق نهضة اقتصادية حققت الكفاية الغذائية وصدرت الكثير من فائض إنتاجها إلى كثير من دول العالم، إلى شعب يعيش على المساعدات.

طالما وجهت الحكومة السورية نداءاتها إلى أبنائها ممن اضطرتهم الظروف الصعبة لمغادرة البلد إلى الدول المجاورة بالعودة إلى وطنهم وبيوتهم ليتابعوا عيشهم الكريم في وطنهم، بعيدا عن استغلال المجموعات الإرهابية والأطراف الداعمة لها لآلامهم وللحيلولة دون إبقائهم أوراقا للسمسرة الإنسانية والابتزاز الإنساني. لقد خصصت الحكومة السورية مساعدات لكل من تضرر منزله لإعادة ترميمه فورا ومتابعة حياته بشكل لائق على تراب وطنه، وهذا حق للمواطن على حكومته.

أشير في هذا الصدد، إلى أن التلاعب المشين بأرقام اللاجئين السوريين والذي تقوم به بعض الجهات هو سلوك متوحش وابتزازي لكرامة الإنسان السوري. ففي حين تقوم دول معينة بتقديم أرقام متصاعدة أسية عن أعداد اللاجئين السوريين لديها، تنبري المفوضية العليا لشؤون اللاجئين،

مشكورة، بتقديم تقرير لها أمس، بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر، يشير إلى أن ٤٠ في المائة فقط من اللاجئين السوريين في المنطقة موجودون في مخيمات، بينما توجد الأغلبية منهم خارج المخيمات، تعيش غالبا في بيوت مستأجرة أو لدى عائلات مضيفة. هذا تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وغني عن القول، إن الـ ٦٠ في المائة الأخرى من السوريين الذين اضطرهم الأزمة إلى مغادرة وطنهم، إنما يعيشون في فنادق ويصرفون من أموال سورية لتحريك اقتصاديات الدول التي لجأوا إليها. وعلى كل حال، ومهما كان الجهد المبذول من قبل الدول التي تستضيف أولئك المواطنين السوريين، فإننا نقول لها، شكرا. لكننا نحثها ونناشدها على أن تتعامل مع هذه المسألة الإنسانية بموضوعية وبتراهة وبضمير، لأن ما تجنيه تلك الدول المستضيفة للاجئين السوريين وللمواطنين السوريين الذين لجأوا إليها هو أكبر بكثير من العبء الذي وقعت تحته بحكم وجود بعض المخيمات.

أخيرا، أود التشديد باسم حكومتي على أن حل الأزمة الإنسانية في سوريا لا يتم من خلال التحامل السياسي الذي تمارسه دول أعضاء لتصفية حسابات قديمة جديدة. ولا يتم من خلال إذكاء نار الفتنة الطائفية والمذهبية وتمويل وإيواء المسلحين والإرهابيين ودفعهم لارتكاب مجازر وتفجيرات وأعمال إرهابية بحق المدنيين السوريين. حل الأزمة الإنسانية في سوريا يكون من خلال تقديم المساعدات وفق مبادئ تقديم المساعدات الإنسانية – وأولها القرار ١٨٢/٤٦ – ومن خلال توفر الإرادة السياسية لدى الدول والهيئات المانحة لتقديم ما وعدت بتقديمه من مساعدات ولوقف سياسة فرض التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب التي تصيب أساسا الشعب السوري بالضرر البالغ.

هذا على الصعيد الإنساني. أما على الصعيد السياسي، فهناك جهد مشكور يقوم به المبعوث الخاص السيد الأخضر الإبراهيمي، وهو يحظي بالتوافق الدولي. وجل ما يتمناه الشعب السوري مما يسمى بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود الأخضر الإبراهيمي، لا أن تقوم بعض الأطراف بمساعدة الأخضر الإبراهيمي علنا وتقويض ما يقوم به سرا. نريد مساعدة نزيهة موضوعية لنا حكومة وشعبا ومعارضة لكي نصل إلى بر الأمان.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيان الذي ألقاه ممثل كمبوديا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

يتوجه وفدي بالشكر إلى الأمين العام على تقاريره الشاملة المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. كما نود الإعراب عن خالص تقديرنا لوكالات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومكتب تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة التعمير والتأهيل لفترة ما بعد الحرب والكوارث، على جهودها الدؤوبة خلال السنة الماضية في تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، وجهودها الإصلاحية المستمرة الرامية إلى زيادة فعالية الاستجابة الإنسانية والإغاثة الإنسانية.

كما يتضح لنا جميعا وعلى النحو الذي أبرزته تقارير الأمين العام مرة أخرى هذا العام، لا تزال الأزمات الإنسانية من بين أكبر التحديات في عصرنا. نحن نشهد زيادة في تواتر الكوارث وحجمها وشدتها، سواء منها الطبيعية والتي يتسبب فيها الإنسان. ستواصل تايلند العمل مع المجتمع الدولي لإيصال الإغاثة إلى من هم في حاجة للمساعدة وبعث الأمل لديهم. نحن نلتزم، في تقديم هذه المساعدات، بمبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال.

نعتقد أن الجهود الوطنية داخل أراضي كل دولة من الدول تتسم بأهمية بالغة. ونرى أيضا أن الاستجابات الإنسانية

الإقليمية والدولية الملائمة والكافية والجيدة التوقيت ضرورية لدعم هذه الجهود الوطنية. ولذلك لا تبرح تايلند ملتزمة بتعزيز الشراكة الدولية في هذا الميدان.

لقد ظلت تايلند على مدى عقود تسهم في الجهود العالمية في مجال الإغاثة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. ومن دواعي فخرنا أن نستضيف المركز الآسيوي للتأهب للكوارث في بانكوك. على مدى الـ ٢٥ عاماً الماضية، ظل المركز يروج للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة ويعمل على تعزيزه، كما يدعو إلى توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى. في منطقتنا في جنوب شرق آسيا، عملت تايلاند منذ آذار/مارس رئيسا للجنة آسيان المعنية بإدارة الكوارث. عملنا عن كثب مع الدول الشقيقة في رابطة آسيان من أجل إنشاء آليات إقليمية أفضل تأهباً وأحسن تنسيقاً للاستجابة الإنسانية وإدارة الكوارث لضمان حشد المساعدات بصورة فعالة وملائمة وجيدة التوقيت.

وتتطلع تايلند لاستضافة مؤتمر قمة منطقة آسيا والمحيط الهادئ الثاني المعني بالمياه العام المقبل. ستتيح القمة الفرصة لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات في مجال إدارة الكوارث المتعلقة بالمياه مثل الفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر. منذ فيضانات تايلند غير المسبوقة العام الماضي، بدأت الحكومة الملكية التايلندية تنفذ نظاماً جديداً لإدارة المياه والوقاية من الفيضانات. لن نبرح نستثمر في تطوير نظام شامل بغية التوصل إلى حل مستدام. كما أننا مستعدون لتقاسم خبراتنا مع جميع الشركاء الدوليين الذين يرغبون في العمل معنا.

وستستضيف تايلند أيضاً العام المقبل، مع جمهورية كوريا، تدريب الإغاثة في حالات الطوارئ الذي ينظمه المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بهدف زيادة التنسيق المدني – العسكري بين المشاركين في المنتدى في الاستجابة للكوارث. في عام ٢٠١٤، ستستضيف تايلند المؤتمر الوزاري الآسيوي السادس المعني بالحد من أخطار الكوارث، وسيكون الموضوع الرئيسي للمناقشات إنشاءَ إطار إقليمي للحد من خطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ في المنطقة.

واسمحوا لي الآن أن أتشاطركم بعض الأفكار حول المسائل التي نرى بأهميتها للنهوض بجهودنا المشتركة في مجال مساعدات الإغاثة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث. أولاً، بناء القدرات مفتاح كل نجاح. تضرب الأزمات الإنسانية البلدان النامية بشدة أكبر، وتؤثر بشكل خاص على المدنيين في مناطق الصراع والفئات الضعيفة. في مثل هذه الحالات، ما نحتاج إليه أكثر ليس فقط المساعدة الإنسانية، بل أيضا بناء القدرات على جميع المستويات، المحلية والوطنية، والإقليمية والدولية.

ويشمل بناء القدرات، في رأينا، العديد من الأبعاد، تتراوح من تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات إلى المساعدات التقنية، ومن تطوير البنية التحتية إلى نقل التكنولوجيا. وينبغي أن يبدأ بناء القدرات من مستوى القواعد الشعبية. في تنفيذ خطتنا الاستراتيجية الوطنية للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ركزت الحكومة الملكية التايلندية على بناء القدرات للمجتمعات المحلية بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية الخاصة بهم، والقيام في الوقت نفسه بحشد الموارد من جميع القطاعات، والمساهمات من جميع أصحاب المصلحة. نحن نؤيد تأييداً تاماً إتباع نهج تعزيز الصمود والتكيف، خاصة بالنسبة للفئات الأشد ضعفا، كما أوجز ذلك الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/67/363.

ملاحظتنا الثانية هي أن تايلند تعتقد، من واقع تجربتنا الخاصة وتجارب الآخرين، أنه يمكن تقليص أثر الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الخسائر في الأرواح وسبل العيش، تقليصاً كبيراً من خلال تطوير آليات الإنذار المبكر، والتأهب، وقدرات الاستجابة والإغاثة في حالات الكوارث. من الوقاية إلى الحد

من أخطار الكوارث، يجب أن يكون هناك نهج كلي ونظام إدارة متكامل لمواجهة الكوارث. ويتطلب كلاهما شراكات إقليمية ودولية قوية. ولذلك تولي تايلند أهمية كبيرة لتوسيع مثل هذا التعاون الدولي وتعميقه. وبالتالي فإننا نتفق تماما مع تركيز الأمين العام، في تقريره الوارد في الوثيقة A/67/89، على الحاجة إلى تحسين جمع البيانات وتحليلها وتبادل المعلومات من أجل ضمان فعالية الاستجابات الإنسانية.

نقطتنا الثالثة هي أن توفير التمويل العادل، والقابل للتنبؤ به، والمتسم بالمرونة للمساعدات الإنسانية يمثل أداة مهمة أخرى سوف تساعد على ضمان الإيصال الجيد التوقيت والفعال من حيث التكلفة للمساعدات الإنسانية. ينبغي إتاحة التمويل الكافي من خلال تعزيز الشراكات وتحسين الآليات المالية. تدعم تايلند دعماً كاملا الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ، ولذلك قررنا زيادة مساهمتنا في الصندوق. كما نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة الاستجابة الإدارية عقب إجراء تقييم الخمس سنوات، كما ورد في تقرير الأمين العام في الوثيقة /٣٦١/٦٧.

لقد دعمت تايلند دعماً ثابتاً الصندوق الاستئماني الإقليمي للتسونامي منذ إنشائه عام ٢٠٠٥. وقد أعيدت تسميته الآن ليصبح اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للتأهدب للتسونامي والكوارث والمناخ في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا. ونأمل أن يزيد المجتمع الدولي تبرعاته للصندوق.

نقطتنا الرابعة أن الكوارث يمكن أن تؤدي إلى انتكاس التنمية التي تحققت بشق الأنفس. بخبرتنا وجهودنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ سياسات تنموية محورها الناس، نحن ملتزمون بالعمل مع شركائنا الدوليين بشأن جدول أعمالنا للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالمثل، نود أن نحض الدول الأعضاء على إدراج الآثار السلبية للكوارث في خططها الوطنية للتنمية المستدامة.

نقطتي الخامسة والأخيرة هي أن تايلند ترحب بالتعاون والشراكة مع المنظمات الدولية من أجل تعزيز دور تمكين المرأة في الحد من أخطار الكوارث. قبل شهرين، في تشرين الأول/أكتوبر، زارت تايلند الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالحد من أخطار الكوارث، السيدة مارغريت فالستروم. أثناء الزيارة، قامت بتكريم رئيسة الوزراء، بوصفها من النساء الرائدات في إدارة الكوارث، لدورها القيادي في الاستجابة للفيضانات الشديدة التي اجتاحت تايلاند العام الماضي، فضلا عن التزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين. وحضرت السيدة فالستروم أثناء وجودها في بانكوك، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، حدث هذا العام للاحتفال باليوم الدولي الحد من الكوارث، تحت شعار ”النساء والفتيات – القوة الخفية للقدرة على الصمود والتكيف“. ويحدونا أمل قوي في أن يظل الدور البناء الذي تقوم به النساء والفتيات في تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث يحظى بالاعتراف به وبالمزيد من التعزيز.

يتيح لنا النظر في البند ٧٠ من جدول الأعمال وما يتصل به من مشاريع القرارات فرصة أخرى للتفاكر ليس فقط في جهودنا المستمرة في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، ولكن أيضا في الحاجة إلى تقاسم أعباء الأزمات الإنسانية والكوارث. يجب تقاسم تلك الأعباء من خلال تنسيق أقوى، وشراكة أوثق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وأسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإعراب عن عميق امتنان تايلند لجميع الرجال والنساء العاملين في الميدان، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، الذين يعملون بلا كلل لتقديم ما تمس الحاجة إليه من المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات

الكوارث حول العالم. وبقدر ما نقدر حياة الأشخاص المتأثرين بالأزمات الإنسانية والكوارث، فإن سلامة وأمن فرق الطوارئ الطبية، والمستجيبين السريعين الأوائل، وموظفي البحث والإنقاذ، على المثال لا الحصر، يجب الاهتمام بها بقدر كاف وكفالتها.

السيدة ساران (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تؤكد مجددا دعمها القوي للنظام الإنساني الدولي. ونحن لا نزال نلتزم التزاما راسخا بالعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لحماية ومساعدة الأفراد الضعفاء الذين يجدون أنفسهم في خضم الصراع أو المتضررين من الكوارث الطبيعية. وخلال السنة المالية ٢٠١٢، قدمنا ما يزيد على ٤ بلايين دولار في صورة مساعدات إنسانية لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة.

ولكن التزامنا يتجاوز كثيرا مساهماتنا المالية كبيرة. فالولايات المتحدة تواصل القيام بدور رائد في وضع وتعزيز سياسات ومبادئ ومعايير للمساعدة الإنسانية العالمية تعزز النظام الإنساني الدولي، ونعمل بشكل قوي وبناء مع طائفة من الشركاء لتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها إيصال المعونة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال إلى من هم في أمس الحاجة إليها في البلدان في جميع أنحاء العالم.

يشير آخر تقرير للأمين العام عن الاتجاهات والتحديات الإنسانية (A/67/89) إلى أن ٥١ مليون شخص على الأقل في ١٦ بلدا كانوا محتاجين للمساعدة الإنسانية خلال العام المنقضي. وفي عام ٢٠١٢، اختبرت الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الفعالة في الوقت المناسب للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية الذين يكافحون للتغلب على أحداث خارجة عن سيطرتهم.

وعلينا جميعا أن نضاعف جهودنا لتحسين قدرات واستجابة النظام الإنساني الدولي. ولا بد لنا، على وجه الخصوص، أن نسعى جاهدين إلى تعزيز قيادة الأمم المتحدة في الميدان وتوسيع وتدعيم آليات التنسيق وزيادة المساءلة أمام الأشخاص الذين نهدف إلى خدمتهم. ولذلك، تؤيد الولايات المتحدة بقوة جدول أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل التحول. ونحث وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على مواصلة العمل بشأن مختلف عناصر جدول أعمال التحول وتنفيذها حتى يمكننا معا أن نساعد على جعل النظام أكثر تماسكا وتنسيقا وفعالية.

ويسرنا للغاية إحراز بعض التقدم على صعيد تعزيز القيادة. وكما ذكرنا سابقا، لا يمكن أن يُكتب النجاح لاستجابة دولية تشارك فيها الأمم المتحدة في غياب قيادة من الطراز الأول داخل منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بجهود منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ في هذا الصدد، ونلاحظ أن الأمم المتحدة تقدم بصورة متزايدة مرشحين ذوي خبرة قوية في المجال الإنساني، برغم أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. ونحن نتطلع إلى أن تظهر وكالات الأمم المتحدة روحا قيادية ببذل مزيد من الجهد لترشيح أفضل موظفي الشؤون الإنسانية لديها لشغل وظائف المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، ما زلنا نحث بقوة وكالات الأمم المتحدة الراسخة على ترشيح أكبر عدد ممكن من كبار مديريها ذوي الأداء العالي لشغل وظائف منسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين.

ومن الضروري أيضا تحسين التنسيق على جميع المستويات. وكما يشير الأمين العام، فإن ذلك يتطلب التركيز على بناء شراكات جديدة من جميع الأنواع لزيادة فعالية تقديم المساعدة الإنسانية. ونشيد بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا الصدد. والولايات المتحدة ملتزمة أيضا بالمساعدة على بناء نظام شامل للجميع وقادر

على التجاوب مع الجهات الفاعلة الجديدة ومختلف النُهج. وهذه الخطوط الجديدة للاتصال والشراكة ضرورية لمجابهة تحديات مثل قضايا الوصول ومحدودية الموارد والمسائل المتعلقة بالقدرات. ونرحب بالفرص لتبادل المعلومات والخبرات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة للمساعدة على تعزيز نهجنا المتعدد الأطراف حيال المساعدة الإنسانية.

وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا اتفاقا أوسع بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين والبلدان المتضررة من الكوارث وأطراف أخرى على ضرورة زيادة المساءلة عندما يتعلق الأمر بإيصال المساعدة الإنسانية. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في جعل المساءلة أكثر صرامة في وضع سياسات وخطط عمل تحسن نوعية البيانات وتبادل المعلومات. والولايات المتحدة تؤيد توصية الأمين العام بهذا الخصوص، وتلتزم بالعمل مع شركائنا من أجل وضع معايير دولية موحدة لتبادل البيانات والالتزام بها. وهذه الجهود ستساعد على تيسير تحسين التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها بمزيد من الفعالية.

وبينما نستعرض الاستجابة الإنسانية خلال العام المنقضي، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار العقبات التي تقيد أو تعوق وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما في حالات الصراع. والولايات المتحدة لا تزال تشعر بقلق بالغ أيضا إزاء سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية. فنحن ما زلنا نرى هجمات جبانة ولا مبرر لها على العاملين في إيصال المساعدة الإنسانية. ونحث بقوة على توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب للسكان المنكوبين بالكوارث وعلى وقف الهجمات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا العام، نود أيضا تسليط الضوء على الحقيقة المثيرة للقلق المتمثلة في الهجمات المتعمدة على العاملين في القطاع الطبي والمرافق الطبية. وهذه الهجمات الخسيسة غير مقبولة وهي تذكرنا بضرورة مضاعفة الجهود لتعزيز حماية المجتمع الطبي.

وأخيرا، تود الولايات المتحدة أن تؤكد من جديد دعمها المستمر للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال والإنسانية. والتقيد بهذه المبادئ الأساسية يوفر أساسا متينا للإيصال السريع والفعال للمساعدة التي تنقذ الأرواح وتقلل من المعاناة في أوقات الأزمات. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة جهودها لتشجيع اتباع نهج قائم على المبادئ والاحتياجات حيال المساعدة الإنسانية لصالح جميع من يجدون أنفسهم بحاجة إلى المعونة في أوقات الصراع أو عندما تقع كوارث طبيعية.

السيد نوفوكوكا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/67/89) عن تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة.

ويلاحظ وفد بلدي مع التقدير الإنجازات التي حققها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سعيا إلى تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة تحت قيادة وكيلة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري آموس. ونلاحظ أيضا التقدم المحرز في التصدي للتحديات الإنسانية، ولكن بالطبع هناك دائما مجال لمزيد من التحسين، لا سيما في مجال الاستجابة المراعية للأبعاد الجنسانية في الاهتمام باحتياجات النساء والفتيات والفئات الضعيفة بشكل عام. ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يمكن أن يكون أكثر فعالية إذا واصلت الدول الأعضاء تقديم أموال على نحو يمكن التنبؤ به لدعم عمليات الاستجابة الإنسانية التي ينفذها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

وجنوب أفريقيا تدرك مع القلق زيادة أوجه الضعف الإنساني بسبب كل من الكوارث الطبيعية المفاجئة وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. ونظرا لأن البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، تتحمل العبء الأكبر لتلك الآفات، ستواصل جنوب أفريقيا تيسير التدخلات الإنسانية للتخفيف من المعاناة الإنسانية وحماية ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات، والمساهمة فيها.

بخصوص الحد من مخاطر الكوارث، نحث المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية وتعزيز قدراتها الوطنية في مجال الإغاثة من الكوارث والحد منها، وكذلك تحسين حالة تأهبها للتصدي بفعالية عند حدوث حالات طوارئ إنسانية. وينبغي إيلاء أولوية لضخ مزيد من الاستثمارات في بناء نظم للإنذار المبكر وصمود المجتمعات المحلية من خلال الحد من مخاطر الكوارث. ولا يزال إطار عمل هيوغو، بوصفه استراتيجية دولية وافقت عليها الدول الأعضاء، دليل عمل بالغ الأهمية.

ولأجل لتلك الغاية، يظل نقل تكنولوجيا الحد من الكوارث والإغاثة في حالات الكوارث والخبرات إلى البلدان النامية، يكتسي أهمية بالغة.

ولآثار تغير المناخ آثار سلبية في الأجل الطويل، وعواقب اجتماعية واقتصادية في البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، يتعين اتخاذ تدابير لمساعدة البلدان النامية على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ولا تزال منطقة الساحل في غرب أفريقيا تشكل تحديا للمجتمع الإنساني الدولي، وثمة الملايين من الناس الذين هم في حاجة إلى المساعدة بسبب الفقر والجفاف وحالات أخرى. إننا نعرب عن تقديرنا وامتناننا للمجتمع الدولي على استجابته، ونحثه على مواصلة التعاون مع البلدان في تلك المنطقة. ويمكن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مساعدة الاتحاد الأفريقي على وضع آليته الخاصة بتخصيص الموارد من أجل تعبئة موارد المنطقة وإدارتها.

كما لا تزال التهديدات المستمرة المحددة الأهداف إلى جانب الهجمات العنيفة، المنفذة ضد العاملين في المجال الإنساني ومرافقه، بما في ذلك العاملين في المجال الطبي في مختلف أنحاء العالم، تشكل مصدر قلق لوفد بلدي. ونعتقد أنه من مسؤولية الدول إتاحة وصول العاملين في المجال الإنساني وشحنات الإغاثة للفئات الضعيفة، بدون عوائق. ويتمثل العامل الحاسم فيما يخص توفير هذه البيئة المؤاتية في ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، طبقا للمبادئ الإنسانية ومبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال التي يتسم بها المجال الإنساني.

في الختام، يعتقد وفد بلدي أنه بوسع المجتمع الإنساني الدولي، تعزيز جهودنا المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية بطريقة أسرع وأكثر قابلية للتنبؤ بها ومنسقة تنسيقا جيدا، والتخفيف في النهاية، من معاناة الملايين من الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك، يجب المحافظة على التعاون والتضامن بين دول العالم وتعزيزهما على الدوام.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني الأمين العام على تقريره المقدم في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال.

وبالنسبة للمجتمع الإنساني الدولي، فإن عام ٢٠١٢، الذي سينتهي قريبا؛ لم يكن عاما هادئا بالمرة، حيث شكلت الكوارث الطبيعية المستمرة والصراعات الإقليمية، المتشابكة في كثير من الأحيان، تحديات هائلة لقدرات الاستجابة الإنسانية العالمية وموارد الإغاثة، وأعاقت بشكل خطير التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية ويعزز التعاون الوثيق، بغية الاستجابة للحالة

المتزايدة الخطورة من خلال تدابير ملموسة. وفي ذلك السياق، تود الصين تسليط المزيد من الضوء على النقاط التالية.

أولا، لا بد أن تقوم أية عملية إغاثة إنسانية على المبادئ الأساسية الواردة في القرار ١٨٢/٤٦. وخلال تقديم الإغاثة الإنسانية، لا بد من الالتزام بالمبادئ الإنسانية الأساسية للأمم المتحدة؛ واحترام سيادة البلدان المنتفعة واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية؛ والامتثال للقانون الدولي وقوانين الدول المضيفة، وتجنب تسييس القضايا الإنسانية، وضمان عدم عسكرة المساعدة الإنسانية.

ثانيا، يجب تعزيز بناء القدرات بشكل فعال كخطوة أساسية للتخفيف من الضغوط التي تمارسها الاحتياجات الإنسانية. بصفة الصين دولة تدعم وتدافع بشدة عن تعزيز بناء القدرات في المجالات الإنسانية ومجالات التنمية، فإنها تعتقد بأن المهمة الأكثر أهمية في هذه اللحظة، تتمثل في اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لتلبية الاحتياجات المحددة لمختلف البلدان، بما في ذلك زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا والخبرة إلى البلدان النامية، وتعزيز بناء البنية التحتية، لمساعدة البلدان المتضررة من الكوارث، والبلدان النامية على وجه الخصوص، على تعزيز بناء القدرات على نحو شامل. ومن ثم التقليل من الاحتياجات الإنسانية، وستتم معالجة الأسباب الجذرية لتدهور الأوضاع، وسيحس الأشخاص المتضررون من الكوارث بشكل حقيقي بفوائد بناء القدرات.

ثالثا، يشكل بناء الشراكات وسيلة هامة لتعزيز التعاون وإدماج الموارد. مع التزايد المستمر أكثر من أي وقت مضى للاحتياجات الإنسانية، تضاعفت الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية، مما زاد من أهمية إقامة الشراكات. وتعتقد الصين بأن ثلاث مسائل تستحق اهتمامنا فيما يتعلق ببناء شراكات فعالة. الأولى، ينبغي التمسك بالدور القيادي للبلدان المتضررة، ويجب أن يقوم أي شكل من أشكال الشراكة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة واحترام إرادة حكومات البلدان المتضررة. الثانية، ينبغي وضع آليات تنسيق ومشاركة فعالة تعمل بشكل جيد، لتشجيع التعاون والاتصال الفعالين بين الأطراف الفاعلة الإنسانية من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز فعالية الإغاثة الإنسانية. الثالثة، ينبغي استخدام آليات وموارد الأمم المتحدة القائمة بشكل كامل، فيما يتعلق بالاضطلاع بدور تنسيقي ومحوري في مجال بناء الشراكات.

رابعا، تشكل كفاءة أداء منظومة الأمم المتحدة الإنسانية ضمانة هامة للقيام بإغاثة إنسانية فعالة. وخلال السنتين الماضيتين، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية برئاسة وكيلة الأمين العام أموس، بدور لا غنى عنه في نداءات التبرع والتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة. إن الصين تشيد بعمله، وتأمل كذلك في زيادة منظومة الأمم المتحدة الإنسانية من تحسين آلياتها وتكثيف إصلاح أنشطتها الإنسانية، وزيادة مشاركة الدول الأعضاء، وتحسين الإدارة وتعزيز الكفاءة حتى تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكبر في الشؤون الإنسانية الدولية.

باعتبار الصين دولة نامية معرضة للكوارث الطبيعية، فإنها تدرك جيدا المعاناة التي تسببها الكوارث للأشخاص المتضررين. ولذلك، تولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مجال العمل الإنساني، وتشارك بنشاط في المساعدة الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف، وتشاطرت مع البلدان النامية الأخرى تجربتها والتكنولوجيات اللازمة للتعامل مع الكوارث الطبيعية. ومنذ بداية العام، قدمت الصين مساعدات غذائية إلى تشاد وبلدان أخرى في منطقة الساحل الأفريقي، وقدمت مساعدات إنسانية إلى كوبا وسوريا وغيرها. وستواصل الصين متابعة الحالة الإنسانية عن كثب في منطقة الساحل، والإسهام في حدود إمكانياتها في المسعى الإنساني الدولي.

السيد ماكسميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تؤكد الزيادة التي حصلت مؤخرا في وتيرة الكوارث

الطبيعية، إلى جانب الكوارث التي هي من صنع الإنسان، أهمية المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. إن الإطار القانوني الذي ينظم أنشطة الأمم المتحدة في المجال الإنساني لا يزال القرار ١٨٢/٤٦ والقرارات اللاحقة للجمعية العامة.

تدعم روسيا بنشاط الامتثال الثابت للمبادئ التي نصت عليها قرارات الجمعية العامة التي تحكم تقديم المساعدة الإنسانية. ويشكّل ذلك الامتثال السبيل الوحيد لضمان فعالية تقديم المساعدة علاوة على كفالة ثقة الدول الأعضاء في القطاع الإنساني للأمم المتحدة، بوصفه آلية موثوقة وفعالة لتنسيق المساعدة الإنسانية.

والتلاعب في المسائل الإنسانية من أجل تحقيق أهداف سياسية أمر غير مقبول، وخاصة في أوقات الصراع المسلح. فهو يتناقض مع مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية، علاوة على كونه غير مؤات للتخفيف من معاناة السكان. وعليه، فإنه لن يزيد الأمور إلا سوءا.

لقد درسنا باهتمام مقترحات منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن تعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية. ونوافق على أنه ينبغي توجيه التدابير ذات الصلة من أجل تعزيز التنسيق وتحسين المساءلة والقيادة المدنية. ونؤكد في ذلك الصدد، على الدور القيادي لحكومات الدول المتضررة فيما يتعلق بالشروع في تقديم المساعدة الإنسانية داخل الأراضي الوطنية وتنظيمها وتنسيقها.

ويتمثل دور المجتمع الدولي في استكمال الجهود التي تبذلها الحكومات في التصدي لحالات الطوارئ. وفي ذلك الصدد، فإن من الضروري تعزيز التفاعل الوثيق بين هياكل الأمم المتحدة الإنسانية والدول الأعضاء، لكونه يساعد أيضا على تعزيز الثقة في العمل الإنساني للمنظمة. وفي رأينا فإن العامل الرئيسي لتعزيز فعالية الاستجابة يكمن في تعزيز القدرات الإنسانية، وقبل كل شيء، على الصعيدين الوطني والمحلي. وندعم في ذلك الصدد، عمل منظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تحسين الآليات والأدوات الوطنية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك ضمان التأهب للحالات الإنسانية وتطوير نظم الإنذار المبكر والاستجابة للكوارث الطبيعية وللكوارث من صنع الإنسان في حالات الطوارئ.

وتواصل روسيا تنفيذ تدابير شاملة لمنع حدوث حالات الطوارئ والاستجابة لها. وقد أنشئ في عام ٢٠٠٨ مركز وطني لإدارة الأزمات في وزارة الاتحاد الروسي لشؤون الدفاع المدني وحالات الطوارئ والقضاء على آثار الكوارث الطبيعية. ونود أن نرى تكامل مثل هذه المراكز في البلدان المختلفة في شبكة عالمية واحدة لضمان التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالمخاطر والكوارث الطبيعية، وتنسيق أنشطة جميع الهيئات والسلطات الإدارية المعنية بتنفيذ الأنشطة الإنسانية في مناطق الكوارث في جميع أنحاء العالم.

تولي روسيا أهمية كبيرة لإدارة موارد المعلومات عند التخطيط للاستجابة الإنسانية. ونرى أنه بوسع الشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة في الأنشطة الإنسانية الاضطلاع بدور خاص في ذلك السياق. وندعو في السياق ذاته، المنسقين المقيمين و/أو منسقي الشؤون الإنسانية إلى العمل بشكل وثيق مع حكومات البلدان المعنية تحقيقا لتلك الغاية، على أن يكون مفهوما أن الدولة المضيفة للعاملين في المجال الإنساني هي المسؤولة عن كفالة حمايتهم. ونرى أيضا أن تبادل المعلومات بين الحكومات والجهات التي تقود قادة العمليات الإنسانية يساهم حقا في دعم أمن الموظفين والبعثات الإنسانية.

وقد أصبح استخدام الموارد العسكرية في عمليات الأمم المتحدة المعاصرة عند الاستجابة لحالات الطوارئ حقيقة ماثلة. ومع ذلك، فقد شرع في ممارسة تقديم المساعدات الإنسانية منذ نشأتها عن قصد بوصفها نشاطا مدنيا صرفا، ونعتقد أن من الضروري الحفاظ على طبيعتها المدنية. ونؤيد استخدام الموارد العسكرية باعتبارها ملاذا أخيرا فحسب.

وينبغي أن تتماشى مشاركة القوات في مثل هذه العمليات مع مبدأ الاستقلال، في حين ينبغي أن يظل التنسيق العام لتلك العمليات من مسؤولية الهياكل المدنية الوطنية والأمم المتحدة، وقبل كل شيء، من مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ويتمثل موقفنا الأساسي في دعم دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بكفالة الحفاظ على الطابع المدني للمساعدة الإنسانية، وأن تنفذ على أساس المبادئ التوجيهية الواردة في مرفق القرار التأسيسي ١٨٢/٤٦.

السيدة تشون (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): تود جمهورية كوريا أن تعرب عن خالص تقديرها للأمين العام على تقاريره الشاملة عن المساعدات الإنسانية. وأود أيضا أن أكرر تأكيد دعم الحكومة الكورية للعمل المتفاني الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي يؤدي دورا رئيسيا في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية.

لقد أدت الزيادة في وتيرة وشدة الكوارث والصراعات وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية الأخرى، وخاصة مع أثر تغير المناخ، إلى زيادة الحاجة إلى التنسيق والتعاون بشكل وثيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. ويرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في عملية التنسيق. وينبغي للأمم المتحدة أن توفر على نحو فعال آليات التنسيق القائمة للجهات الفاعلة الجديدة في ذات الوقت الذي تواصل فيه العمل بنشاط على تعزيز المبادئ والقوانين الإنسانية بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

ونظرا لأن كوريا تدعم بقوة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسين تنسيق المساعدة الإنسانية، فإن أنشطت ها الإنسانية يجرى تنفيذها بالشراكة مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. وتشارك كوريا –بالإضافة إلى زيادة التعاون مع عملية النداءات الموحدة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ – في مختلف مجموعات دعم المانحين، وهي ملتزمة بتعزيز الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بالمساعدة الإنسانية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ولكي يكون المجتمع الدولي قادرا على الاستجابة على نحو كاف للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، فلا بد من بناء شراكات أقوى على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. فالشراكات الأقوى تمكّن العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى المناطق والسكان الذين يتعذر الوصول إليهم دون تلك الشراكات. ولذلك أثر إيجابي أيضا حين يصبح السكان المحليون أكثر مشاركة في المشاريع الميدانية بوصفهم شركاء.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى الاضطلاع بدور قيادي أكبر في تيسير مشاركة الشركاء المحليين عبر توضيح مهام المنظمات غير الحكومية المحلية وتحديد مزاياها النسبية. ونشجع الأمم المتحدة على تقديم دعم مالي للمنظمات الوطنية الصغيرة عبر تبسيط إجراءات منح فرص الحصول على الأموال المجمّعة من قبيل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وعملية النداءات الموحدة، فضلا عن تعزيز قدرات الموظفين الوطنيين.

وسوف تواصل جمهورية كوريا بذل جهودها الرامية إلى توسيع شراكتها مع المنظمات غير الحكومية عبر تقاسم المعلومات بصورة نشطة وتقديم الدعم المالي الذي تحتاجه تلك المنظمات لتنفيذ مشاريعها فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وتبذل الحكومة الكورية جهودا للتخفيف من العبء الإداري للمنظمات غير الحكومية من خلال تبسيط عملية الإبلاغ، علاوة على توفير تمويل متعدد السنوات لتعزيز مرونة التمويل والقدرة على التنبؤ به.

وينبغي لنا –لكفالة إيصال المساعدة الإنسانية بطريقة فعالة – أن ننشئ برنامجا أكثر تنسيقا من أجل حل مسائل الازدواجية والثغرات في إيصال المساعدة الإنسانية بين

الوكالات الإنسانية والإنمائية ذات الصلة. وينبغي فهم أهمية إنشاء صلة بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي على نطاق واسع. ونحن بحاجة إلى اتخاذ نهج المجموعات النوعية لضمان استجابة متكاملة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على أساس المزايا النسبية للوكالات الرائدة.

وتخطط الحكومة الكورية – في سياق التزام كوريا بالتوصل إلى نهج منسق بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي – لتوفير مساعدة لأفغانستان تصل إلى ١٠٠ مليون دولار العام المقبل، على أن ينفذ نصفها عبر وكالات الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان.

لاستخدم موارد المساعدات الإنسانية الاستخدام الأمثل، من الضروري اتخاذ القرارات المستنيرة المستندة إلى أدلة مستقاة من البيانات الموثوقة. ستؤدي إتاحة البيانات الأساسية لشركاء العمل الإنساني وللجمهور في نهاية الأمر إلى تعزيز التنسيق والاستجابة بكفاءة وفعالية. ومن شأن ذلك أن يمضي شوطا بعيداً نحو تحسين الشفافية والمساءلة. تؤيد جمهورية كوريا بقوة صنع القرار المستند إلى البيانات، وترحب بما يبذله المجتمع الدولي من جهود لوضع معايير مشتركة في مجال جمع البيانات وتحليلها.

سوف يثبت أن الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من أخطار الكوارث والتأهب للكوارث لا تقل أهمية عن الاستجابة لما ينشأ من أزمات. ما تسببه الكوارث من أضرار في البلدان النامية يفوق ما تسببه في البلدان المتقدمة النمو، الأمر الذي يزيد من حدة الفقر. وبما أن التأهب إجراء يتسم بفعالية التكلفة ويقلل من الأضرار الواقعة على الناس المتأثرين وسبل عيشهم، فإن علينا أن نواصل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات التأهب لدى البلدان المعرضة للكوارث.

وبالنظر إلى أن مستوى التأهب يختلف باختلاف الجهات الفاعلة، فإن النهج الشامل والمتكامل والكلي أمر أساسي من أجل تحسين التأهب للكوارث. على وجه الخصوص، من أجل تجنب تشتيت الجهود الدولية المبذولة للحد من الكوارث، من الضروري تعزيز التنسيق العالمي بين وكالات العمل الإنساني ووكالات التعاون الإنمائي. علاوة على ذلك، علينا أن نواصل الجهود الرامية إلى جعل التأهب للكوارث والحد من الكوارث من المواضيع المهمة المطروحة للنقاش في إطار المجتمع الدولي. بالمشاركة الفعالة في مناقشات ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن نجعل الحد من أخطار الكوارث أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية بعد عام ٢٠١٥.

وترى جمهورية كوريا أيضا أنه ينبغي إدماج آليات التعاون الإقليمي بالكامل في الاستجابات المحلية للكوارث. لقد ظلت كوريا تشارك بفعالية في المنتديات الإقليمية بشأن التأهب للكوارث. على وجه الخصوص، كان للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا دور مهم في توجيه المناقشات بشأن التعاون الإقليمي، وفي وضع مبادئ توجيهية ونظم للتعاون في إدارة الكوارث على الصعيد الإقليمي. لذا فإن من دواعي سرور جمهورية كوريا أن تتشارك مع مملكة تايلند في استضافة تدريب الإغاثة في حالات الكوارث الذي ينظمه المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان في أيار/مايو ٢٠١٣، كما ذكر ذلك ممثل تايلند آنفا. سيسلط التدريب الضوء على التنسيق المدني – العسكري والمشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية والعالمية في الإغاثة من الكوارث. وأعتقد أن التدريب سوف يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز القدرة المتعددة الجنسيات للإغاثة في حالات الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

في الختام، تود الحكومة الكورية أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية، وتود أن تؤكد

من جديد تأييدنا القوي للعمل الذي يقوم به. وكعهدنا دائما، سنواصل تعزيز تعاوننا مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجميع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في مجال العمل الإنساني، ونقف على أهبة الاستعداد للقيام بدورنا في تقديم المساعدة الإنسانية للبلدان المتضررة من الكوارث والصراعات.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقاريره الممتازه. ونعرب عن تأييدنا لتحليله للتحديات التي تواجه العمل الإنساني، إذ يؤكد على الحاجة إلى تعزيز القيادة والتنسيق والمساءلة في مجال الاستجابة الإنسانية الدولية. ويمكنه أن يعول على كامل دعم سويسرا لتوصياته.

يتصدر نظام الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية جميع الجهود الرامية إلى تنسيق العمل الإنساني القائم على أساس مبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. ومع ذلك، فإن السياق الذي تدعو فيه الحاجة إلى القيام بهذا العمل يتغير باستمرار. يجب أن تكون الاستجابة قادرة على التكيف مع التحديات الجديدة لكي تصبح أكثر فعالية وتلبي احتياجات السكان المتضررين من الأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب إدخال بعض التغييرات المؤسسية والتشغيلية، لا سيما فيما يتعلق بالنقاط الثلاث التي أود التطرق إليها في هذه المناقشة.

أولا، هناك حاجة إلى نظام أكثر شمولا، وإلى توسيع نطاق الشراكات. تعزيز التعاون مع الهياكل الإقليمية والمحلية أمر ضروري لتمكين الدول المتضررة من أن تكون أفضل استعدادا للمخاطر المتعلقة بالكوارث والأزمات. لقد أظهرت تداعيات هذه المخاطر بالفعل الحاجة إلى جعل المجتمعات المحلية المعنية أكثر قدرة على التكيف حتى يتسنى لها على أدنى تقدير أن تكون أقل اعتمادا إلى حد ما على المعونة في حالات الطوارئ. من أجل كسر الحلقة المفرغة للمعونة الإنسانية المزمنة، ثمة حاجة إلى تحسين التنسيق، لا سيما بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. الصلة بين التنمية والإنعاش المبكر، والحد من المخاطر، والقدرة على التكيف، والتأهب، والوقاية، من الأمور المعروفة جيدا ولها من الأهمية للمساعدة الإنسانية مثل ما لها من أهمية للتنمية.

وفي الوقت نفسه، من شأن تطوير الشراكات الجديدة مع الحكومات المانحة غير التقليدية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص أن يعزز نظام الأمم المتحدة للعمل الإنساني ويكمله. يجب وضع آليات تعاون تتسم بالمرونة في إطار هذه الشراكات الجديدة من أجل التأكد من أن جميع الجهات الفاعلة المعنية ”على نفس الموجة“. يجب أن تقوم هذه الآليات على تبادل المعلومات المتسم بالشفافية وعلى التواصل الملائم. لكل واحد من أصحاب المصلحة ميزته النسبية من حيث المهارات، وينبغي استغلال هذا التكامل بروح من الثقة والاحترام والتضامن.

ثانيا، تود سويسرا أن تسلط الضوء على التوصيات الواردة في جدول أعمال التحول الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المشار إليه في تقارير الأمين العام. بالتركيز في المقام الأول على تعزيز القيادة والتنسيق والمساءلة أمام السكان المتضررين، تهدف هذه الآلية إلى تحسين جهود الاستجابة الجماعية وتعزيز أثر المعونة الإنسانية، لا سيما من خلال تحسين التخطيط الاستراتيجي. ينبغي الآن اعتبار جدول أعمال التحول الذي اعتُمد قبل عام الأساسَ الذي يتسنى به تحقيق هذه الأهداف، وذلك بتمكين وكالات الأمم المتحدة من الوفاء بمهمتها بالنيابة عن السكان المتضررين، تحدوها روح مبادرة توحيد الأداء. ولذلك ندعو تلك الوكالات إلى أن تعزز التزامها الجماعي بهذه العملية وأن تنفذ على أرض الواقع المقاصد التي أُعلنت على المستوى العالمي.

ثالثا وأخيرا، تذكر سويسرا بأنه، إذا أريد للجهات الفاعلة الإنسانية أن تكون قادرة على الوفاء بمهمتها المتمثلة في

إنقاذ الأرواح البشرية، فيجب تمكينها من سرعة الوصول إلى ضحايا الأزمات بدون عوائق. إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين شرط أساسي لا غنى عنه للعمل الإنساني الفعال، وهو مسؤولية أساسية تقع على عاتق الدول المتضررة. إمكانية الوصول الكامل والسريع بدون عوائق أمر ضروري لإيصال المواد والأفراد إلى الأماكن التي تحتاج إليهما، ولتوزيع مواد المعونة الإنسانية، وقبل كل شيء، توفير الخدمات الصحية. وهي تمكن السكان المتضررين من الاستفادة الكاملة من المساعدة والخدمات المتاحة لهم.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقاريره الشاملة التي توفر إطارا سليما لمواصلة المداولات حول مسألة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس وفريقها لما يبدونه من مهارات قيادية ولجهودهم التي لا تكل في تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وتثني ماليزيا على خطة عمل الأمين العام، التي توفر جدولا زمنيا مدته خمس سنوات تتفق خلالها المنظمات الإنسانية على تدابير لزيادة فعاليتها وشفافيتها وتنفذ تلك التدابير. ونؤيد أيضا عملية جدول أعمال التحول التي تقودها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتحسين جودة آليات القيادة والتخطيط الاستراتيجي والمساءلة والتنسيق في سياق الاستجابة الإنسانية. والواقع أن التحديات الراهنة في جميع أنحاء العالم والمتمثلة في تزايد الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ والصراعات وحالات الطوارئ المعقدة تتطلب عمليات تكييف دينامي واهتماما عاجلا من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

لقد مر أكثر من ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦، الذي ينشئ هيكلا أساسيا لتنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. غير أنه في ظل تطور الاحتياجات الإنسانية بمرور الزمن، فإن النظام الحالي لم يتكيف بما يكفي من السرعة والمرونة لمواجهة الواقع الجديد. وبالتالي، هناك حاجة إلى بناء نظام إنساني عالمي أكثر شمولا، ويتسم بعلاقات أقوى على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

ومشاركة ماليزيا في المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث تستند إلى نهج ذي ثلاث شعب: على مستوى الحكومات، سواء عن طريق المساعدة الثنائية أو التعاون في المحافل المتعددة الأطراف؛ والمشاركة من خلال المنظمات غير الحكومية؛ والمشاركة على المستوى الشعبي. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تمثل ماليزيا أحد المراكز التي تضم مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في سوبانغ. والمستودع هو أداة تأهب لدعم جهود التخزين الاستراتيجي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية ولتعزيز قدرة مجتمع المساعدة الإنسانية على الاستجابة لحالات الطوارئ. كما أنه بمثابة خط الاستجابة الأول لحالات الطوارئ من خلال آلية تتسم بالكفاءة يمكنها أن توفر مرافق وخدمات مرنة ومستدامة وقابلة للقياس لتسليم المواد والمساعدات للمنظمات الإنسانية في منطقة جنوب شرق آسيا في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة. وقد وافقت الحكومة الماليزية على المساهمة بمليون دولار سنويا، في صورة منحة، لتغطية تكاليف تشغيل المركز.

وماليزيا ترحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن تحسين التصدي للكوارث الطبيعية. والدروس المستفادة من التصدي للأزمات الإنسانية المتكررة تؤكد أهمية بناء قدرة المجتمعات على المواجهة من خلال معالجة العناصر المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تسبب ضعف أعداد كبيرة

من البشر. ونحن نوافق على أن اتباع نهج يستند إلى القدرة على المواجهة عامل أساسي في معالجة الأزمات المتكررة.

وأهمية اتباع نهج يستند إلى القدرة على المواجهة مبينة في إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث (انظر A/CONF.206/6). وماليزيا ملتزمة بالحد من خطر الكوارث وستواصل جهودها من أجل تنفيذ المجالات ذات الأولوية في إطار عمل هيوغو. ونحن ندرك أن بناء القدرة على المواجهة على المدى الطويل هو مسؤولية حكومية تدعمها البرامج الإنمائية. ومن ثم، ستواصل ماليزيا العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية والأكاديميين وقطاع المنظمات غير الحكومية لضمان إعدادنا لخطط تنفيذية مناسبة للحد من خطر الكوارث وبناء القدرة على المواجهة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام.

أود أن أنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/67/84). وأود أن أؤكد مجددا التزام ماليزيا بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لمساعدته على تلبية احتياجاته. ونحيط علما بأن ثمة حاجة ملحة إلى دعم إضافي للميزانية الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، التي تواجه عجزا قدره ٧٠ مليون دولار لعام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، قدمت ماليزيا مساهمة استثنائية قدرها ٠٠٠ ٢٠٠ دولار للأونروا في تشرين الثاني/نوفمبر. ومراعاة لآخر نداء وللحالة المالية للحرجة للأونروا، تعهدت الحكومة الماليزية بتقديم مليون دولار إضافي لمساعدة الفلسطينيين المتضررين من العدوان العسكري الذي شنته إسرائيل مؤخرا على غزة. وقد أعلن رئيس وزراء ماليزيا عن هذه المساهمة الإضافية في كوالالمبور في ٣ كانون الأول/ديسمبر، وهي تشكل جزءا من تاريخ بلدنا الطويل في تقديم المساعدة باستمرار لفلسطين وشعبها، بعد أكثر من ٣٠ عاما من التبرع للأونروا بصورة سنوية.

وماليزيا تؤكد مجددا دعمها للعمل الهام الذي تقوم به الأونروا في مساعدة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. كما نحث البلدان المانحة على مواصلة تقديم المساعدة المالية حتى يمكن للأونروا الاضطلاع على نحو فعال بأنشطتها الإنمائية في المنطقة. والالتزام السياسي المستمر للمجتمع الدولي يتطلب منه إظهار التضامن من خلال الالتزامات المالية أيضا. وكما جاء في تقرير الأمين العام، ستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. وماليزيا تأمل إيجاد حل سريع ودائم لهذا الظلم التاريخي، وتتضرع من أجل حدوث ذلك.

وحكومة ماليزيا ترى أن مواجهة الكوارث تتطلب اتباع نهج كلي وشامل لجميع الجوانب في مرحلة الاستجابة، ولكنه ينبغي أن يكون أيضا نهجا منبثقا عن استراتيجيات فعالة للحد من خطر الكوارث. غير أن ماليزيا ستواصل تقديم المساعدة الإنسانية، سواء كانت مالية أو عن طريق نشر أفرقة إنسانية وأفرقة إغاثة في حالات الطوارئ، في حدود إمكانياتها، في البلدان المتضررة من الكوارث. ونأمل أن تخفف هذه المساعدة الإنسانية من العبء الذي يتحمله بعض الضحايا وأن تساعدهم في وقت الحاجة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أشترك في هذه المناقشة الهامة جدا. ونحن نقدر الدور القيادي الذي تضطلع به منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس في سياق الجهود الإنسانية الدولية.

يشير تقرير الأمين العام (A/67/89) إلى الأضرار الاقتصادية الضخمة الناجمة عن الكوارث الطبيعية في العام الماضي. ونتيجة لهذه الكوارث، فإن عددا متزايدا من الناس يحتاجون المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وبينما لا يمكننا السيطرة على الكوارث الطبيعية، فإنا بوسعنا أن نقلل من تأثيرها ومن الدمار الذي تسببه. وذلك يتطلب وجود نظام

كفء للتصدي للطوارئ على الصعيدين الدولي والوطني، قادر على التعامل مع الكوارث الواسعة النطاق.

وقد أظهر إعصار ساندي الذي وقع مؤخرا الأثر المدمر لكارثة واسعة النطاق، حتى في بلد من بين أكثر البلدان تقدما في العالم. وتطلب الأمر أياما لكي تتعافى المجتمعات المحلية المتضررة من الآثار المباشرة للكارثة. وهذه الحالات تصبح حتى أكثر صعوبة عندما تضرب كارثة طبيعية بلدا ناميا.

وتتمثل المهام الفورية الواجب القيام بها في أعقاب تلك الكوارث في الإغاثة والانتعاش. وعلينا التركيز في المدى الطويل، كذلك على المجالين الملحين المتمثلين في الإنعاش وإعادة البناء. كما يتعين أن نضع استراتيجيات تتيح استعادة فرص العمل وتوفيرها، وتصلح الضرر المترتب على البيئة. ولذلك نتفق مع ملاحظة الأمين العام المتعلقة بوجود حاجة ' إلى لمزيد من الاستثمار في تحقيق تكيف المجتمع المحلي، من خلال الحد من أخطار الكوارث، ومن أجل إرساء عملية ذات توجه إنمائي في الأجل الطويل.

شهدت باكستان تحديات إنسانية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، أثرت على ملايين الناس، من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. ودمرت هياكل أساسية ومنازل وأعمال تجارية، تقدر قيمتها ببلايين الدولارات. وواجهت الدولة الباكستانية التحديات بشجاعة ومرونة وإبداع، لكننا ممتنون للغاية لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مساعدتهما ودعمهما فيما يتعلق بمواجهة تلك الكوارث.

وعلمتنا التجربة الثمينة التي أصبحت متراكمة لدينا خلال الكوارث المتعددة بأن نعتمد على أنفسنا وحددت سبل العمل مع المجتمع الدولي بشكل متآزر. كما جعلتنا ندرك تماما الحاجة إلى تحديد الفجوات ومعالجة أوجه القصور، من أجل الاستجابة بصورة أكثر فعالية للكوارث في المستقبل. وأغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على ملاحظاتنا ورسائلنا الرئيسية. وينبغي لنا جميعا، لا سيما في المناطق التي تشهد وقوع كوارث، الاستفادة من الموارد المحلية بغية توفير الأموال والإسهام في التنمية الطويلة الأجل. كما يتعين بناء الثقة بين المانحين والأطراف الفاعلة الدولية في المجال الإنساني والدول المتضررة. وينبغي تعزيز بناء القدرات من أجل تحقيق التأهب على الصعيد المحلي.

ويجب أن نضمن خضوع جميع الأطراف الفاعلة الإنسانية للمساءلة، وخصوصا فيما يتعلق بإيصال المساعدات في الميدان. ويتعين أن تتماشى أعمال الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني مع اتفاقات المجتمع المستضيف. ونحن بحاجة إلى تحسين الحوار بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبلدان النامية، ولا سيما الدول التي عانت من حالات طوارئ إنسانية. ويتعين أن تستمر آليات إعداد التقارير في أخذ اختلاف الحالات غير المتشابهة بعين الاعتبار. وينبغي تجنب تسييس أعمال الإغاثة الإنسانية. ويجب ضمان سلامة الأطراف الإنسانية الفاعلة وأمنها.

إن المشهد الإنساني قد تغير خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة العدد المتزايد من الكوارث الواسعة النطاق، وزيادة مشاركة الجهات الفاعلة التي لا يمكن وصفها بدقة بأنها إنسانية، وزيادة مشاركة الجنوب العالمي في العمل الإنساني، وتحسين التأهب للكوارث في البلدان النامية، ووضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أدوات تقييم جديدة. وتتطلب تلك التطورات تعزيز الحوار بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، وكذلك فيما بين الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، سوف يساعد تركيز الأمين العام على بناء نظام إنساني أكثر عالمية ومساءلة ومتانة، في إطار برنامجه المؤلف من خمس سنوات، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر قمة إنساني عالمي، سيتيح فرصة لتبادل المعارف وتحديد الطريق إلى الأمام فيما يتعلق ببرنامجنا الإنساني المستقبلي.

السيدة مورش سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن صراعات وكوارث اليوم متزايدة التعقيد. ويجري تحدي

المبادئ الإنسانية بعدة طرق، ويصبح الوصول الإنساني أكثر فأكثر صعوبة. وقد كانت هذه المسائل على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة خلال هذا الخريف، مما يعكس الحالة في الميدان، في عدد من الحالات القطرية المحددة.

إننا نلاحظ بشكل يومي لحاق الضرر بالمدنيين الذين يعانون من الصراعات المسلحة، سواء بصورة مباشرة من خلال التعرض للقتل والجرح والاغتصاب والاختفاء القسري، أو بصورة غير مباشرة بسبب ازدياد الأمراض والمجاعة وسوء التغذية. وفي بلدان مثل سوريا ومالي وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال، يجري تقديم المعونة الإنسانية في ظروف صعبة للغاية. وتحد الأوضاع الأمنية الصعبة، أو عدم قبول أطراف الصراع إيصال المعونة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، بل وحتى منع إيصالها.

والنتيجة هي اضطرار السكان المدنيين إلى الفرار بغية ضمان تلقي المساعدات الحيوية. وأن يكون المرء مشردا داخليا أو لاجئا هو أمر خطير. كما يصبح الضعفاء في كثير من الأحيان أكثر ضعفا، عندما يرغمون على ترك ديارهم، ومن ثم زيادة احتمال تعرضهم للاعتداء، بما في ذلك العنف الجنسي، من قبل الأطراف المتحاربة والعصابات الإجرامية. وبالتالي، من الحيوي تعزيز الجهود الرامية إلى تلقي المزيد من الضحايا المدنيين للحروب والنزاعات، للمساعدة والرعاية في أقرب مكان للبيت قدر الإمكان.

إن النرويج قلقة بشكل خاص جراء حقيقة تزايد أعداد عمال الرعاية الصحية، والمستشفيات التي تتعرض لهجوم الأطراف المتحاربة وتهديداتها. وحددت دراسة قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٦ بلدا، خلال العامين الماضيين، ما لا يقل عن ٦٤٤ حادثة عنيفة، أثرت على فرص توفير الرعاية الصحية أو تلقيها. ولا يشكل استخدام الأسلحة المتفجرة وتدمير سيارات الإسعاف واختطاف العاملين في مجال الرعاية الصحية وقتلهم، سوى بعض الأمثلة المشار إليها.

و أحد الأمثلة على ذلك، حدث في الصومال، حيث أدى انفجار قنبلة إلى مقتل أكثر من ٢٠ شخصا، من بينهم طبيبان وعدد من طلبة الطب خلال حفل تخرج في مقديشو نظم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ومن الأمثلة الأخرى، مثال من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يقدر ب، ٤٠ ٠٠٠ حالة عدد الوفيات الناجمة عن أمراض يمكن علاجها بسهولة. ويتمثل السبب الرئيسي في عدم تلقي أولئك الأشخاص للعلاج في غياب الأمن بسبب النزاع المسلح.

وفي الوقت نفسه، نحن نعلم أن الإطار المعياري قائم. والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان المتعلقين بحماية المدنيين في الصراع المسلح، شاملان ومهمان. إن الحق في الصحة منصوص عليه في قانون حقوق الإنسان. ويجري تسليط الضوء على حماية البعثات الطبية في الصراعات المسلحة في القانون الإنساني الدولي. ولا تكمن المشكلة في انعدام القانون، بل في عدم التنفيذ وغياب فهم القانون والتقيد به.

ومن الضروري تذكير أطراف الصراع بمسؤولياتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي. ويجب أن نلزم الدول التي لها نفوذ على أطراف الصراع، بتذكيرها بالتزاماتها باحترام القانون الإنساني الدولي وحماية العاملين في مجال الصحة والمستشفيات وسيارات الإسعاف والتشديد على ضرورة وفائها بهذه الالتزامات.

إن النرويج عاقدة العزم على تعزيز سياساتنا الإنسانية بشأن هذه المسألة والعمل مع الشركاء لتعزيز حماية المرافق والعاملين في مجال الصحة في مناطق النزاع. وسوف نعمل على جمع البلدان بغض النظر عن الانقسامات الإقليمية والسياسية للمضي قدما بذلك البرنامج، بغية الحد من المعاناة خلال الصراع وباقي حالات الطوارئ.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتشاور مع الأعضاء فيما يخص تمديد عمل اللجنة الثانية.

لعل الأعضاء يتذكرون بأن الجمعية العامة قد وافقت خلال الجلسة العامة الثانية والأربعين، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، أبلغني رئيس اللجنة الثانية بطلب اللجنة تمديدا إضافيا لعملها حتى يوم الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر، في ضوء أنه من شأن هذا التمديد تيسير التوصل إلى توافق آراء بشأن مشاريع القرارات التي لم يتخذ بشأنها إجراء ولا تزال معروضة عليها.

ومن ثم، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد عمل اللجنة الثانية حتى يوم الجمعة ١٤ كانون الأول/ديسمبر؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.